سوق العمل الخليجي واشكالية توظيف خريجي علم الإجتماع - مع التركيز على قطر

د. محمد بومخلوف

قسم علم الاجتماع

جامعة قطر

سوق العمل الخليجي وإشكالية توظيف خريجي علم الاجتماع - مع التركيز على قطر -

د. محمد بومخلوف
قسم علم الاجتماع
جامعة قطر

مقدمة:

يواجه خريجو علم الاجتماع مشكلات حقيقية في سوق العمل من أجل التوظيف والحصول على عمل يتناسب ومؤهلاته العلمية مما دفع إلى النفور من الالتحاق بهذا التخصص ولم يعد يلتحق به إلا من لم يجد بديلا آخر. في ذات الوقت يلاحظ علماء الاجتماع تزايد أهمية هذا العلم في تحليل الظواهر الاجتماعية التنموية في المجالات المختلفة: الصناعية والحضرية الإدارية والتربوية والسكانية وغيرها. ويلقي هذا الوضع على عاتق أقسام علم الاجتماع وأعضاء الهيئة التدريسية مهاما بالغة الخطورة للإجابة على التساؤلات الكبيرة المطروحة في ميدان سوق العمل بالنسبة لطلابهم، وهي مسئولية متعددة الأبعاد علمية وأخلاقية ومجتمعية تبرر وجودهم؟

اعترافا بأن إشكالية توظيف خريجي علم الاجتماع هي إشكالية جزئية من الإشكالية العامة للتوظيف التي يعرفها سوق العمل الخليجي الذي تسيطر فيه العمالة الوافدة على الأغلبية الساحقة من الوظائف في مختلف القطاعات، في الوقت الذي يرفع فيه شعار إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، مما يدعو إلى تحليل طبيعة سوق العمل الخليجي وتشخيصه والكشف عن التحديات التي تواجهه، وهي مهمة علماء الاجتماع في المقام الأول؟

ورغم أن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات تحتاج إلى دراسة امبريقية تستقصي واقع خريجي علم الاجتماع ، إلا أنه نظرا لطبيعة هذا البحث والمناسبة التي أعد من أجلها (*)، فإننا نكتفي بدراسة النتائج التي توصلت إليها دراسات سابقة حول الموضوع والبيانات الإحصائية المتوفرة، ودراسة الخطط الدراسية وتحليل محتواها وأهدافها من أجل الوقوف على نوعية التأهيل العلمي والوظيفي الذي يحصل عليه طلبة علم الاجتماع في الجامعات الخليجية .

وفي ضـــوء مـــا هـــو متوفر من معلومات وملاحظات حول الموضوع، نفترض بأن الصعوبات التي تواجه توظيف خريجي علم الاجتماع ساهمت فيها عدة عوامل تتمثل في طبيعة العـــلم ومجالات اهتمامه من ناحية أولى، كما ساهمت فيها البرامج الدراسية التي قد تكون غير متناســـبة مـــع احتياجات سوق العمل من ناحية ثانية، يضاف إلى ذلك عدم الربط بين الجامعة والمجتمع من أجل توضيح الدور الوظيفي لخريجي علم الاجتماع وإزالة الغموض الذي يكتسي هـــذا الـــدور لدى الجهات المستخدمة وأحيانا حتى لدى الخريجين نفسهم من ناحية ثالثة ،كما ساهمت فيها من ناحية رابعة العوامل الموضوعية المرتبطة بخصائص السوق واحتياجاته ومتطلباته. ومن هنا فإن أهداف هذا البحث تتمثل في التحقق من هذه الفرضيات من خلال دراسة جانبين همـــا: دراسة سوق العمل وخصائصه واحتياجاته ومتطلباته الوظيفية، وطبيعة المؤسسات الموفرة للعمل الحكومية منها والمختلطة والخاصة. ثم دراسة وضعية تدريس علم الاجتماع في الجامعات الخليجية ودراسة الخطط الدراسية ونوعية التأهيل العلمي والوظيفي الذي يحصل عليه طلبة علم الاجـــتماع لنقف على مدى ارتباطه باحتياجات سوق العمل واستجابته لها. والمقصود بسوق العمـــل الخلـــيجي في هذا البحث هو دراسة حالة سوق العمل القطري مع الإشارة إلى بلدان خليجية أخرى حسب مدى توفر البيانات .

وســـوف يتضمن هذا البحث تحليل طبيعة سوق العمل الخليجي وتشخيص احتياجاته ومتطلباته وذلك في ضوء ما هو متاح من بيانات رسمية وفي ضوء نتائج الدراسات الحديثة التي تمـــت في هذا الميدان. فضلا عن تحليل الخطط الدراسية لعلم الاجتماع في جامعات دول مجلس الـــتعاون ومقارنتها بالخطط الدراسية في بعض الجامعات العربية، من أجل الوقوف على التأهيل

العـــلمي والوظيفي الذي يوفر للطلاب، التي يمكن من خلالها الكشف عن الفجوات الأكاديمية التي تقلل من فعالية الخريجين في أداء مهامهم الوظيفية في سوق العمل .

وينـــتهي البحـــث في ضوء هذه التحليلات إلى مجموعة من التوصيات لتطوير الخطط الدراســـية بالكشـــف عن حلقات الربط بين علم الاجتماع والمجتمع واقتراح الآليات العملية الأكاديمية لتحقيق ذلك، تطويرا للعلم ذاته وخدمة للطالب والمجتمع في ذات الوقت .

علم الاجتماع في سوق العمل :

١- دور علم الاجتماع في المجتمع المعاصر :

لعله من المناسب التذكير بدور علم الاجتماع والعلوم الإنسانية عامة في المجتمع، التي تتجاوز مسألة إشباع حاجات وظيفية مهنية من الموارد البشرية المؤهلة لملء وظائف معينة. رغم الإلحـــاح والتأكـــيد على ذلك كواجب أخلاقي نحو المجتمع ونحو الطلبة الملتحقين بالتخصص وتـــزويدهم بالأدوات النظرية والمنهجية والمهارت العملية التي تؤهلهم لأداء وظائف محددة في المجـــتمع تضـــمن لهـــم دخلا اقتصاديا، فقد أصبح بديهيا أن أساس تطور المجتمعات الإنسانية وتقدمها هو أساس اجتماعي إنساني في المقام الأول قبل أن يكون تكنولوجيا. فالإنسان والمجتمع هما اللذان ينتجان التكنولوجيا بينما العكس غير صحيح، وهذا دون إغفال علاقة الأثر المتبادل بين الأساس الاجتماعي والأساس التكنولوجي للتطور والتقدم الاجتماعيين. والمقصود بالأساس الإنســـاني الاجـــتماعي للـــتطور، القدرة على تنظيم الحياة الاجتماعية وتنسيق جهود الأفراد والجماعات في إطار عمل وفعل جماعي منسق ومنظم. ويتجلى ذلك في التنظيمات والمؤسسات الاجتماعـــية الحديـــثة القائمة على أسس وقواعد عقلانية رشيدة، تؤدي فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية بمختلف فروعها الدور الرئيسي .

فلا يخفى، والحال هذه، ما لهذه العلوم من دور فعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافـــية للمجتمع المعاصر. فهي لا تغذي فقط جميع قطاعاته وتزودها بالإطارات والكفاءات المؤهلة في الميادين التسييرية الإدارية والبحثية والثقافية والإعلامية وغيرها، بل تساهم بدور كبير

في الرفع من مستوى الوعي الاجتماعي في المجتمع من خلال الأدوار النشطة لخريجي هذه العلوم في حياتهم الاجتماعية. ويحدث ذلك حتى على مستوى الجماعات الاجتماعية الأولية الضيقة كالأسرة وجماعات الحي والأصدقاء وغيرها .

ومن هنا أصبح المدخل الاقتصادي في تقويم دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في المجتمع والذي يعنى بمقارنة التكلفة بالمردود من زاوية واحدة فقط وهي التشغيل وملء مناصب عمل محددة مدخلا غير صحيح. وإذا تجاوز عدد خريجي الجامعة عدد هذه المناصب في سوق العمل، اعتبرت العملية التعليمية هدرا للاقتصاد وعبئا ثقيلا على المجتمع وتشكل مشكلة اجتماعية تحتاج إلى علاج. وهي رؤية يجانبها الصواب لأنها تنطلق من مفهوم ضيق وغير صحيح لخريجي الجامعة ودورهم في المجتمع. فلا نبالغ إن قلنا أن خريجي الجامعة المعدون إعدادا جيدا يمكن أن يساهموا بأفكارهم وقدراتهم في توفير مناصب العمل من خلال روح الإنشاء ــ إنشاء المؤسسة ــ التي يتمتعون بها، إن وجدوا التشجيع المطلوب من النظام الاجتماعي العام للمجتمع بوسائله المختلفة، التي من شأنها تحرير المبادرات و فتح المجال أمام الطاقات المبدعة المبتكرة الكامنة في المجتمع وخاصة لدى خريجي الجامعة .

ومن جهة أخرى، فإن علاقة مخرجات الجامعة عموما بسوق العمل مرتبطة بالحركية الاقتصادية التي تخضع بدورها لآليات عديدة تحددها الاستراتيجية التنموية العامة في المجتمع، هذه الحركية التي من شأنها امتصاص جميع الطاقات والكفاءات التي يوفرها المجتمع في مؤسساته التعليمية المختلفة. ومن هنا فإن جبهة المعركة تتمثل في تحريك الاقتصاد ومحاربة الركود في المجتمع والتي ينتظر من العلوم الإنسانية والاجتماعية أن تؤدي فيها دورا مهما .

وعند الحديث عن الدور الوظيفي لخريجي علم الاجتماع فإن ذلك يقودنا للحديث عن علم الاجتماع التطبيقي الذي يساهم في رسم السياسات ومعالجة المشكلات الاجتماعية، وفي هذا المقام يقول المؤسس الأول لعلم الاجتماع المعاصر(أوجست كونت): "إن هناك علاقة قوية بين العلم واستخدامه، أو بين النظرية والتطبيق. فالعلم الذي يضطلع بمهمة الدراسة الوضعية لقوانين النظام والتقدم، لا يستطيع أن ينزع من الممارسين الأذكياء حماسهم النظري

واجتهادهم، لأن هذا العلم يقدم الأساس السليم الوحيد للأساليب العملية القادرة على إشباع احتياجات المجتمع إلى النظام والتقدم. فالعلاقة في هذه الحالة إذن مماثلة للعلاقة التي اتضحت لنا بين علم البيولوجيا من ناحية والأساليب والفنون العملية المرتبطة بها من ناحية أخرى، خاصة فن الطب"[١].

وعند فحص دور خريج علم الاجتماع في سوق العمل فإننا نجده إما أستاذة أو باحثين اجتماعيين أو ممارسين عمليين في ميادين شتى من ميادين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغيرها. وهنا ينبغي أن نلاحظ أن علم الاجتماع على المستوى العملي هو علم مساعد لعلوم أخرى كثيرة مثل العلوم التكنولوجية والهندسية والتربوية والطبية. كما يعتبر علما استراتيجيا على الصعيد السياسي تستعين به الأجهزة الحكومية في رسم وتنفيذ سياساتها المختلفة. ومن جهة أخرى، يعتبر أداة فعالة في يد القوى الاجتماعية المختلفة في نضالها الاجتماعي والسياسي باعتباره علما نقديا .

٢ـ من هو زبون علم الاجتماع؟

هل توجد وظيفة محددة في سوق العمل لخريجي علم الاجتماع على غرار خريجي الطب والهندسة المدنية والمعمارية مثلا؟ إن الإجابة الأولية عن هذا التساؤل هي أن ما يتلقاه طلبة علم الاجتماع يؤهلهم إلى شغل وظائف متعددة في قطاعات النشاط في المجتمع، لسبب بسيط هو أن هذه القطاعات لا تخلو من الظواهر الاجتماعية ولا يمكنها الاستغناء عن رؤية وخدمات عالم الاجتماع إذا أرادت أن تعمل بالأساليب العلمية الحديثة البعيدة عن التخمين وإسناد الأمور لغير أهلها. وفي الحقيقة أن هذه الخاصية لعلم الاجتماع ــ خاصية التعدد ــ بقدر ما هي سمة إيجابية فهي أيضا سمة سلبية تصعّب على الآخرين فهم هذا الدور. وتنبع هذه الخاصية من صلب تعريف علم الاجتماع كعلم شامل لما دونه من العلوم والقول بأن جميع الظواهر الإنسانية هي في الواقع ظواهر اجتماعية ناتجة عن الاجتماع الإنساني. وكما يذهب كونت فإن "هذا العلم رغم حداثة تكوينه ونشأته يتزعم العلوم الوضعية الأخرى، وأصبح في قمتها لأن موضوعه أكثر الموضوعات تركيبا وتعقيدا، وأن العلوم الوضعية ما هي إلا مقدمات

تمهـــد له وتفسح الطريق لبحوثه، وذلك لأن المجتمع كثير التركيب والتعقيد، كما أن الظواهر الاجتماعية، تتفاعل عناصرها وتتداخل. . . كونت يقرر إذن أن موضوع علم الاجتماع شامل لما عدا موضوعات العلوم الطبيعية والرياضية، فكل ما وراء ذلك من الأمور الإنسانية يدخل في موضوع علم الاجتماع"[٢].

لقـــد حـــدد (جورج لا باساد و ريني لورو Georges LAPASSDE et René LOURAU)، زبائن علم الاجتماع في الجهات التالية: الدولة، المؤسسات الكبيرة، الخدمات العمومـــية، المؤسسات الخاصة[٣]. فعلى سبيل المثال تفتح الدراسات الحضرية مجالا واسعا أمام تدخل عالم الاجتماع التطبيقي والنظري على حد سواء، وتكون الدولة هي الزبون وهي صاحبة الطلـــب. وهنا نشير إلى مسألة هامة في هذا الميدان وتتمثل في العمل الجماعي أو فريق البحث المتكامل المتعدد التخصصات في مثل هذه الأعمال المتكون من: المهندس في الأشغال العمومية، المهندس المعماري، الاقتصادي، الجغرافي، وعالم الاجتماع. وبالنسبة للمؤسسة الصناعية كزبون لعلم الاجتماع فإن المسئولين والمالكين لرأس المال في الواقع هم الزبائن لأنهم يبحثون عن تحسين سير المؤسسة تبعا لأهداف المسيرين والمالكين للمؤسسة، وليس البحث عن تغيير علاقات العمل أو علاقات القوة والسلطة أو غير ذلك في المؤسسة[٤].

وبالعودة إلى تعريف علم الاجتماع الذي هو دراسة الظواهر الاجتماعية السليمة منها والمرضـــية، فإننا نجد الدولة هي الزبون الأول لهذا العلم بصفتها راعية للمجتمع، مستفيدة من دراســـاته وأبحاثـــه في رسم السياسات الاجتماعية الكبيرة والاستراتيجية. وكما يرى (لاباساد ولـــورو)[٥] فإن الدولة هي المالكة لمعظم التنظيمات البائعة والمشترية لعلم الاجتماع، وهي التي تملـــك بـــنك المعطيات التي تسمح للمتخصصين بتقديم قاعدة علمية لسياساتها. وهو ما يعني إدماج علم الاجتماع في السياسة أي في سياسة الدولة وهو يعني أيضا علم الاجتماع الرسمي، في مقابل علم الاجتماع النقدي الذي لا مكان له ـــ طبعا ـــ في المؤسسات الرسمية للدولة ولا في المؤسسات الخاصة .

لقـــد كان طموح المؤسس الأول لعلم الاجتماع المعاصر(أوجست كونت) لدور علم الاجتماع في المجتمع هو دور علاجي للمجتمع (Fonder Une thérapeutique de la société malade)[6] وهذا على وجه التحديد هو ما لم يحدث ذلك أن تدخل عالم الاجتماع في المجـــتمع يســـتهدف النســـق الاجـــتماعي برمته وهو تدخل سياسي ويأتي من قبل فعل الدولة والـــثوريين أو المصلحين[٧]. وبالنظر إلى نشوء بعض فروع علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الصـــناعي وعلم اجتماع التنظيم والعمل فقد نشأت هذه الفروع في أحضان الصناعة، حيث كانـــت الصـــناعة هي الزبون الأول وقد جاءت الأعمال المبكرة في هذا الميدان تحت الطلب وبالتنسيق مع الجامعة كما هو الحل بالنسبة لأعمال (إلتون مايو) .

٣ـ علم الاجتماع كعلم موضوعي :

يهدف كل علم إلى التوقع و التنبؤ بالظواهر قبل حدوثها بناء على الفهم العملي لتلك الظواهـــر، مستفيدا مما حدث لها في الماضي. وكما يقال فإن التاريخ هو مختبر علم الاجتماع. وهـــذه المهمـــة العلمية لا تتم عن طريق التأمل والتخمين وإنما تتم عن طريق استخدام المنهج العـــلمي في رصد الواقع، وهذا يعني أن علم الاجتماع،كغيره من العلوم المعاصرة، ليس علما تأمليا بل هو علم موضوعي قائم على جمع البيانات بأسلوب منهجي وتحليلها بالأساليب الكمية والكيفـــية العلمـــية واســـتخلاص النتائج. ومن ثم يمكنه منهجه العلمي من توقع الظواهر قبل حدوثهـــا، ولذلـــك فلا يمكن للعمل الحديث الاستغناء عن خدمات علم الاجتماع في ميادين السياسة والاقتصاد والإدارة والسكان .

ولذلـــك فـــإن الدور الوظيفي لخريجي علم الاجتماع هو دور بالغ الأهمية حيث يمثل حلقـــة الـــربط بين الممارسة العلمية الأكاديمية من جهة، والممارسة الوظيفية التطبيقية للعلم في المجتمع من جهة أخرى. فبالإضافة إلى المهام المهنية التي يقوم بها الخريجون في ميدان عملهم فهم يحـــاولون الاستفادة من الأسلوب المنطقي في التفكير والمنهج العلمي في تحليل الظواهر وإضفاء طابعا علميا على عملهم حتى وإن قادهم ذلك إلى الرجوع إلى الأصول النظرية والمنهجية للعلم نفســـه، الأمـــر الـــذي يفرض على خريجي علم الاجتماع، الذين يعطون أهمية لتخصصهم،

الاســـتمرار في علاقتهم بالجامعة ومراكز البحث المتخصصة وبذلك يتحقق الربط بين الجامعة والمجتمع .

وتقتضي هذه المهمة الوعي بالدور الوظيفي لعلم الاجتماع من جانب الخريجين أنفسهم ومـــن جانـــب القطاعات المستخدمة أي زبائن علم الاجتماع. كما تحتاج إلى أن يبذل علماء الاجتماع جهودا كبيرة في هذا السبيل للتعريف بدور علمهم وبأهمية إنتاجهم في المجتمع، الذي قد يكون العمل الدعائي فيه غير كاف بل أن الأمر يحتاج إلى العمل الملموس .

الاتجاهات العامة لسوق العمل الخليجي :

١ـ الهيكل الاقتصادي وأثره في سوق العمل :

يعكس الهيكل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي طبيعة النظام الاقتصادي الذي تبنته هذه الدول، حيث أن". . .دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديدا، التزمت مبادئ الاقتصاد الحر بما ينطوي عليه من منطلقات واستراتيجيات وسياسات تتيح للقطاع الخاص حرية التعامل والتفاعل البيني. . . "[٨]. ووفقا لذلك فإن المبادئ التي تعتمد عليها هذه السياسة هي: حـــرية القطـــاع الخاص فيما لا يتعارض مع الأهداف الاجتماعية. لا يشتغل القطاع العام في المشـــروعات التجارية التي تترك للقطاع الخاص. تشجيع إنشاء الشركات المساهمة. وكنتيجة لذلـــك نجـــد القطاع الخاص يعمل في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ويحتل فيها نسبا هامة تختلف أهميتها من قطاع إلى آخر، سواء على مستوى التشغيل أو القيمة المضافة أو غيرها.

ومع ذلك ترى بعض التحليلات بالنسبة لدولة قطر، أن مساهمات القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية والخدمية تتركز في "أنشطة التجارة، والتوزيع والاستيراد، والوساطة المالية، والبنوك، وشركات التأمين، والخدمات الاجتماعية، والعقارات، والمضاربة على الأراضي مع وجود محدود في القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالصناعات التحويلية والنقل والمواصلات."[٩] .

ونتـــيجة لهذه السياسة الاقتصادية القائمة على الحرية الاقتصادية وقوى السوق، فإننا نجد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ينحصر في القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعات الثقيلة

والنفطـــية، بيـــنما يستأثر القطاع الخاص بحصة الأسد في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول رقم(١) .

جدول رقم (١)
واقع مساهمة كل من الدولة والقطاع الخاص
في النشاط الاقتصادي في دولة قطر[١٠]

القطاعـــات الاقتصاديـــة	نسبة مساهمة القطاع الحكومي	نسبة مساهمة القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع المختلط
النفـــط والغاز	%١٠٠	—	—
الصناعات الاستراتيجية غير النفطية	%٢٠	%٧٥	%٥
الصناعـــات التحويلية	%٦٠	%٣٥	%٥
الزراعـــة والصيد	%١٥	%٨٥	—
الكهربـــاء والماء	%٩٥	%٥	—
البناء والتشييد	%٥	%٩٥	—
التجارة والمطاعم والفنادق	%٦	%٩٤	—
خدمات المال والتأمين والعقارات	%١٠	%٨٥	%٥
النقل والمواصـــلات	%٣٠	%٦٠	—
خدمات أخرى	%٤٠	%٦٠	—
المتوســـط	%٣٨,١	%٥٩,٤	%١,٥

المصدر: عبد الله علي العبد الله، أنظر الهوامش .

يلاحـــظ مـــن هذا الجدول أن مشاركة الدولة في القطاع الاقتصادي تعتبر متواضعة مقارنـــة بالقطـــاع الخاص، حيث بلغ متوسط نسبة مشاركة الدولة في مختلف قطاعات النشاط ٣٨،١%، في حين بلغ متوسط نسبة مشاركة القطاع الخاص ٥٩،٤%، بينما بقيت مشاركة القطاع المختلط في مختلف قطاعات النشاط متواضعة جدا، فلم يتجاوز متوسط نسبة مشاركته ١،٥% .

ومن الجدول السابق يمكن تسجيل النتائج التالية :

١- يستحوذ القطاع العام على قطاعين هما: قطاع النفط والغاز (١٠٠%)، وقطاع الكهرباء والماء (٩٥%)، وإن كان قد تم خصخصة جزء من هذا القطاع في الآونة الأخيرة .

٢- لا يشارك القطاع العام في بعض القطاعات إلا بنسبة طفيفة مثل قطاع البناء والتشييد (٥%)، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق (٦%)، وقطاع الخدمات والمال والتأمين (١٠%).

٣- يستأثر القطاع الخاص بأكبر نسبة في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي خاصة منها قطاع المال والتأمين والمصارف والبناء والتشييد والصناعة والفنادق وغيرها.

٤- لا زالت مشاركة القطاع المختلط تعتبر متواضعة حيث تقتصر على ثلاث قطاعات فقط هي: الصناعات الاستراتيجية غير النفطية والصناعات التحويلية، وخدمات المال والتأمين والعقارات، وبنسبة ضعيفة بلغت ٥% فقط في كل منها .

وبدون شك أن هذا الاتجاه في الهيكل الاقتصادي للدولة يترك آثارا واضحة على التشغيل في ضوء الاتجاه نحو العمل في القطاع الحكومي ورفض العمل في القطاع الخاص لأسباب عديدة كما تشير إلى ذلك دراسات مختلفة أجريت في بلدان خليجية مختلفة .

٢- التشغيل :

تشير الدراسات والإحصائيات المختلفة بشأن مساهمة العمالة الوطنية في العمل في دول مجلس التعاون بوجه عام بأنها متواضعة جدا فتتراوح بين نسبة ٤٠% في البحرين عام ١٩٩١م و نحو ١٣% في قطر عام ١٩٩٧م[١١]. كما تدل البيانات الإحصائية على تركز العمالة المواطنة في دول مجلس التعاون في القطاع الحكومي وقلة مشاركتها في القطاع الخاص ، فتبلغ نسبتها ٩٤% في الكويت و ٦٤% في البحرين عام ١٩٩٩م، بينما تتوزع بين القطاع العام والقطاع الخاص بالاعتدال في سلطنة عمان ٥٤% في القطاع الحكومي مقابل ٤٥% في

القطاع الخاص عام ١٩٩٨م[١٢]. مما يعني أن القطاع الخاص لا زال بعيدا عن استقطاب خريجي الجامعة من بينهم خريجي علم الاجتماع .

ومـــن المشكلات التي تواجه سوق العمل الخليجي في ميدان التشغيل، الاعتياد على العـــامل الوافـــد الجاهـــز الذي يباشر عمله فورا بكل كفاءة بناء على خبرته التي اكتسبها في مؤسسته الأصلية في بلده. وبكل تأكيد أن في ذلك تكلفة تحملتها مؤسسته الأصلية، وهذا هو دورهـــا الطبيعي في المجتمع في تنمية الموارد البشرية وإتاحة الفرصة لها لاكتساب المعرفة العملية بعد ما تحصلت على المعرفة النظرية في الجامعة. ولذلك يتعين على قطاع النشاط الخليجي الخاص والمخـــتلط والحكومي القبول بهذا المبدأ وبهذا الدور في التوظيف ورسم سياسة دقيقة من أجل ذلك .

كمـــا نشير بهذا الصدد إلى أن التوظيف في القطاع الخاص الخليجي تواجهه صعوبتان أساسيتان هما: المنافسة الشديدة للقطاع الحكومي في ميدان دفع المرتبات والامتيازات، والمنافسة الشـــديدة مـــن قـــبل العروض التي تقدمها العمالة الوافدة في ميادين الخبرة والكفاءة الجاهزة الرخيصة، مما يحول دون التحاق العمالة المواطنة بالقطاع الخاص .

جدول رقم (٢)
السكان النشطون اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والقطاع الاقتصادي مارس ١٩٩٧م[١٣]

القطاع	قطريون						غير قطريين	المجموع العام		نسبة القطريين
	ذكور		إناث		المجموع			عدد	%	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%				
إدارة حكومية	٢٢٨٩٧	٨٣,٠٥	٨١٣٥	٩٣,٤٨	٣١,٣٢	٨٥,٥٥	٤١٥١٥	٧٢٥٤٧	٢٥,٩٠	٤٢,٨
مؤسسة/ شركة حكومية	٢٥٧٧	٩,٣٥	٤٢٣	٤,٨٦	٣٠٠٠	٨,٢٨	١١٠٠٠	١٤٠٠٠	٥	٢١,٤
مختلط	٢٩٦	١,٠٧	٢١	٠,٢٥	٣١٧	٠,٨٨	٥١٨٢	٥٤٩٩	١,٩٧	٥,٨
خاص	١٦٠٤	٥,٨١	١٠٨	١,٢٥	١٧١٢	٤,٧٢	١٤,٥٥٩	١٤٢٢٧١	٥٠,٧٨	١,٢
دبلوماسي دولي إقليمي	٢٨	٠,١٠	٣	٠,٠٣	٣١	٠,٠٨	٥٦٤	٥٩٥	٠,٢٢	٥,٢
منزلي	٧٦	٠,٢٧	٢	٠,٠٢	٧٨	٠,٢١	٤٤٩٧٨	٤٥,٥٦	١٦,٠٨	٠,٢
غير مبين	٩٥	٠,٣٥	١٠	٠,١١	١٠٥	٠,٢٨	٤٩	١٥٤	٠,٠٥	—
المجموع	٢٧٥٧٣	١٠٠	٨٧٠٢	١٠٠	٣٦٢٧٥	١٠٠	٢٤٣٨٤٧	٢٨٠١٢٢	١٠٠	١٣,٠

— تم إعادة بناء الجدول وحساب النسب المئوية من نفس المصدر المذكور في الهوامش .

وبالنسبة لدولة قطر فإنه من خلال البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٢) يمكن تسجيل عدة نتائج بشأن مساهمة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني في التشغيل واستقطاب العمالة وذلك على النحو التالي :

١- يأتي القطاع الخاص في المرتبة الأولى في توفير مناصب العمل حيث يشغل ما نسبته ٥٠,٧٨% من إجمالي القوة العاملة في البلاد.

٢- ويأتي القطاع الحكومي في المرتبة الثانية بشقيه الإداري والاقتصادي، حيث يشغل ما نسبته ٣٠,٩٠%، منهم ٢٥,٩٠% في القطاع الإداري، و ٥% في القطاع الاقتصادي.

٣- يأتي القطاع المختلط في المرتبة الثالثة، حيث لا يشغل سوى ١,٩٧% من إجمالي القوة العاملة . ومن هنا نستنتج بأن مساهمة القطاع الاقتصادي الحكومي والمختلط في التشغيل مساهمة ضعيفة جدا لا تتجاوز نسبة ٦,٩٧%، أي أن القطاع الاقتصادي الهام من حيث التشغيل هو القطاع الخاص .

٤- أن العمالة القطرية تتركز بصورة أساسية في القطاع الحكومي (٩٣,٨٣%) من إجمالي القوة العاملة القطرية، وبصورة أخص في القطاع الحكومي الإداري (٨٥,٥٥%)، مما يعني أنها غير منخرطة في القطاع الاقتصادي، حيث لا تتجاوز نسبتها في القطاع الاقتصادي الحكومي ٨,٢٨% بما فيها المؤسسات الخدمية العامة ، وفي القطاع المختلط ٠,٨٨%، وفي القطاع الخاص ٤,٧٢% بما فيه القطاع التجاري وغيره.

٥- لا تزال السيطرة للقوة العاملة الوافدة في جميع القطاعات وبالأخص في القطاعين الخاص والمختلط، حيث لا تمثل القوة العاملة القطرية سوى نسبة ٤٢,٨% في القطاع الحكومي الإداري، و ٢١,٤% في القطاع الحكومي الاقتصادي وبعض المؤسسات الخدمية، و ٥,٨ % في القطاع المختلط، و ١,٢% في القطاع الخاص من إجمالي القوة العاملة .

ويستفاد من إحصائيات مجلس التخطيط في نشرته السنوية الإحصائية الصناعية لعام ١٩٩٧م ما يلي :

١- أن القطاع الخاص أقل تأطيرا أي أقل اعتمادا على المهن الفنية التخصصية، حيث لا يمثل العاملون في هذه الوظائف سوى نسبة ١٠,٨٤%، بينما يعمل في الإنتاج ٦٠,٩٦%، وفي الخدمات ١٥,٥٦%.

٢- وعلى العكس من ذلك، فإن مستوى التأطير يعتبر عاليا في القطاعين الحكومي والمختلط، حيث بلغ الذين يعملون في الوظائف الفنية التخصصية نسبة ٣١,٠٦% في الحكومي و٣٦,١٥% في المختلط، بينما يمثل عمال الإنتاج ٤١,٢٣% في الحكومي و٣٠,١٠% في المختلط ، وعمال الخدمات ٩,٧٣% في الحكومي

و ١٣,٤٠% في المختلط. ويرجع هذا التوزيع في القطاع الحكومي إلى الفيض النسبي للعاملين في هذا القطاع. كما تبين لنا ذلك فيما سبق، فإن القطاع الحكومي هو أكثر القطاعات استقطابا للخريجات والخريجين الذين يشغلون الوظائف الفنية التخصصية، مما جعله يعاني من ظاهرة البطالة المقنعة خاصة منه الجهاز الإداري، كما تشير إلى ذلك بعض التقارير[١٤].

٣- وهـذا يعـني أن اعـتماد القطاع الخاص على المؤهلين تأهيلا عاليا قليل، ويعتمد في الأسـاس على المؤهلات الدنيا وهو ما يجعله لا يستقطب الخريجين الجامعيين، وذلك لطبيعة المنشآت الصناعية الخاصة التي هي في الغالب صغيرة الحجم وذات تكنولوجيا بسـيطة تعتمد على كثافة العمالة وليس على كثافة رأس المال. وبالتالي فهي لا تحتاج إلى هـذا المسـتوى مـن التأهـيل، بالإضافة إلى طبيعة النشاط الخاص الذي يعمل بالمؤسسـات الصغيرة والمتوسطة وفي الأنشطة الحرفية في الغالب (النسيجية، الجلدية، الخشبية. . .الخ). يضاف إلى ذلك أنه نشاط ربحي في المقام الأول، الأمر الذي يجعله يعطـي أهمية كبرى للأجور لأنها تعد من تكاليف الإنتاج الأساسية. ومن ثم فهو غير جذاب ولا يستوعب خريجي الجامعة من بينهم خريجي علم الاجتماع .

٣. ظاهرة البطالة بين الشباب وأسبابها :

للوهلة الأولى قد يبدو أن البلدان العربية الخليجية لا تعرف ظاهرة البطالة في الوقت الذي تستأثر فيه العمالة الوافدة بالقسط الأكبر من الوظائف في مختلف قطاعات النشاط. ومن ثم فإن ظاهرة البطالة بالنسبة لقطر (وربما البلدان الخليجية الأخرى) تكتسب خصائص متميزة مـن أهمهـا عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص لأسباب اجتماعية ـ ثقافية خاصة بالمجتمع، ومادية تتعلق بالحوافز، ومهنية تتعلق بالأمن والاستقرار. كما يعزف القطاع الخاص من جهـته عـن توظيف العمالة الوطنية لأسباب تتعلق بالخبرة والكفاءة والإنجاز التي تنافس فيها العمالـة الوافدة العمالة الوطنية منافسة شديدة، بالإضافة إلى أسباب اقتصادية تتعلق بارتفاع مطالب العمالة الوطنية على خلاف العمالة الوافدة[١٥]. وفي ضوء هذه الأسباب وغيرها نحصل

عـــلى أربعـــة أصناف أساسية للبطالة في المجتمع القطري هي: البطالة الظاهرة وهو البحث عن العمـــل وعدم الحصول عليه، والبطالة المقنعة الناتجة عن التوظيف الاجتماعي، والبطالة المرفهة الناتجة عن عدم الحاجة إلى مدخول مادي ناتج عن العمل، والبطالة الاجتماعية، وهو الحصول على عمل وعدم القبول به لاعتبارات اجتماعية ــ ثقافية وخاصة بالنسبة للنساء[١٦].

وهـــذا مـــا تؤكده دراسة أخرى والتي تذهب إلى أن مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون تتركز في "العمالة الشابة والداخلة حديثا إلى سوق العمل، ويكمن عدم قدرة استيعاب السوق المحلي لها في انخفاض المستوى المهاري لها وفي ترفع عدد كبير منها عن الانخراط في بعض الأعمال المهنية، علاوة على تطلعها في الحصول على وظيفة حكومية"[١٧].

وتشير أرقام نمو البطالة بين السكان القطريين النشطين اقتصاديا(١٥ سنة فأكثر بأنها في ارتفاع مستمر حيث ازدادت من نسبة ٤,١% سنة ١٩٨٦م إلى ٨% سنة ١٩٩٧م، أي أنها تضـــاعفت في ظرف إحدى عشرة سنة. وتنتشر البطالة أكثر بين الإناث منها بين الذكور، فقد ارتفعت بالنسبة إليهن من ٢% سنة ١٩٨٦م، إلى ١٠,٤% سنة ١٩٩٧م، أي أنها ازدادت بأكثر من خمسة أضعاف في هذه الفترة، بينما ارتفعت من ٤,٤% إلى ٧,٣% في نفس الفترة بين الذكور[١٨].

وتعتبر هذه النسب مرتفعة عموما في بلد لا تمثل قواه العاملة سوى نسبة ضعيفة جدا من قوة العمل الإجمالية في جميع القطاعات وبخاصة القطاع الاقتصادي، كما تبين لنا فيما سبق، كمـــا أن الحجم المطلق لقوة العمل الإجمالية بالغ الصغر. ومن ثم فهي تعتبر ظاهرة اجتماعية ــ اقتصادية غير طبيعية تحتاج إلى فهم أسبابها والبحث عن الحلول المناسبة لها .

وتأسيســـا عـــلى ذلك فإن ظاهرة البطالة بين الشباب القطري تعتبر من الإشكاليات الرئيسية التي لابد من فهم عواملها وآفاقها، وذلك في ظل العجز الذي يعاني منه سوق العمل القطري في ميدان العمالة الوطنية، حيث أوضحت الإحصائيات السابقة أن نسبة العمالة الوطنية في جمـــيع القطاعـــات الإدارية والاقتصادية لازالت تعتبر ضعيفة ، ومع ذلك فإن بوادر ظاهرة

البطالة عند المواطنين أصبحت جلية عند مختلف الشرائح التعليمية الجامعية منها وغير الجامعية ، وهذا ما تبينه البيانات الإحصائية الواردة في الجدول الآتي (رقم ٣) .

جدول رقم (٣)
أعداد القطريين والقطريات الذين يبحثون عن عمل
ويمثلون فائض الخريجين بالدولة حتى ١٩٩٩/١١م
حسب التخصص والمستوى التعليمي (المؤهل العلمي)[١٩]

المؤهل العلمي	الذكور		الإناث		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١ ـ مجموع كلية التربية	٥	٦,٠٢	٣١٣	٣١,١٢	٣١٨	١٦
٢ ـ مجموع كلية العلوم	٧	٨,٤٣	١٠٨	١٠,٧٤	١١٥	٥
٣ ـ مجموع كلية الإدارة والاقتصاد	١٥	١٨,٠٨	٥١	٥,٠٦	٦٦	٣
٤ ـ مجموع كلية الإنسانيات	٥٢	٦٢,٦٥	٣٥٨	٣٥,٥٨	٤١٠	٢٠
٥ ـ مجموع كلية الشريعة	٤	٤,٨٢	١٧٦	١٧,٥٠	١٨٠	٩
مجموع الجامعيين	٨٣	%٧,٦٣	١٠٠٦	%٩٢,٣٧	١٠٨٩	٥٥,٢
٦ ـ مجموع الدبلوم التكنولوجي	٣	٠,٦٩	١١٤	٢٥,٢٢	١١٧	٥,٩
٧ ـ مجموع الثانوية وما يعادلها	٤٢٨	٩٩,٣١	٣٣٨	٧٤,٧٨	٧٦٦	٣٨,٨
مجموع الدبلوم التكنولوجي والثانوية	٤٣١		٤٥٢		٨٨٣	٤٤,٨
الإجمالي	٥١٤		١٤٥٨		١٩٧٢	١٠٠
نسبة الذكور إلى الإناث	%٢٦		%٧٤			

المصدر : وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان، لخطة الخمسية الوطنية الأولى، ١٩٩٩، أنظر الهوامش .

لا بد من توضيح أن البيانات التي يتضمنها الجدول حول البطالة تعني مجموع المسجلين في قائمة الانتظار على مستوى وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان الذين لم يتم تعيينهم بعد أي إلى غاية ١٩٩٩/١١م . ومن خلال البيانات الإحصائية الواردة في الجدول يمكن تسجيل النتائج التالية :

١- تمس ظاهرة البطالة خريجي وخريجات الجامعة بنسبة أكبر (٥٥,٢%) من حاملي الدبلوم التكنولوجي والثانوية العامة وما يعادلها (٤٤,٨%) .

٢- تنتشر ظاهرة البطالة بين الخريجات أكثر من الخريجين بنسبة ٩٢,٣٧% إلى ٧,٦٣%.

٣- يأتي خريجو الإنسانيات في المرتبة الأولى في التعرض للبطالة بنسبة ٢٠%، ثم يأتي خريجو كلية التربية بنسبة ١٦%، ثم كلية الشريعة ٩%، ثم كلية العلوم ٥ % ، وأخيرا كلية الإدارة والاقتصاد ٣% .

٤- بالنسبة للخريجين من الذكور فإن ظاهرة البطالة تمس خريجي الإنسانيات أكثر من الآخرين بنسبة ٦٢,٦٥% من مجموع خريجي الجامعة الذكور .

٥- أما بالنسبة للخريجات فإن ظاهرة البطالة تمس بدرجة أولى خريجات الإنسانيات بنسبة ٣٥,٥٨%، وبدرجة ثانية كلية التربية ٣١,١١%، وبدرجة ثالثة كلية الشريعة ١٧,٤٩% ، وبدرجة رابعة كلية العلوم ١٠,٧٣%، وأخيرا كلية الإدارة والاقتصاد ٥,٦% .

٦- عموما فإن الإناث أكثر تعرضا لظاهرة البطالة من الذكور في جميع الفروع العلمية والمستويات التعليمية بنسبة ٧٤%، في مقابل ٢٦% فقط لدى الذكور.

٧- بينما الفروق غير واضحة بين الذكور والإناث من غير الجامعيين: الذكور ٤٨,٨١%، والإناث ٥١,١٩%. أو هي موجودة بنفس النسبة عند الذكور والإناث الحاملين للثانوية العامة والدبلوم التكنولوجي .

٤- احتياجات سوق العمل :

إن ظاهرة البطالة بين خريجي الإنسانيات المبينة فيما سبق لها ما يبررها في ضوء احتياجات سوق العمل من الخريجين. وتفيد آخر دراسة في هذا الشأن[٢٠] أجريت في القطاع الاقتصادي الخاص والمختلط، شملت المسئولين الإداريين في هذين القطاعين، أن الطلب على

خـــريجي الإنســـانيات قليل مقارنة بخريجي الكليات الأخرى وذلك كما هو موضح في الجدول التالي(رقم ٤) .

جدول رقم (٤)

التخصصات المطلوبة في المؤسسات حسب رأي عينة

المبحوثين من الإداريين العاملين في القطاعات المختلفة

التخصـــــص	الاستجابة	%
الإنسانيات والعلوم الاجتماعية	٦	٥,٧١
التربيـــة	٣	٢,٨٥
الإدارة والاقتصـــاد	٨٥	٨٠,٩٥
العلـــــوم	٢٠	١٩,٠٤
الهندســـــة	٦٨	٦٤,٧٦
الفنيـــة والتقنيـــة	٧٨	٧٤,٢٨
الشريعة والقانـــون	١٥	١٤,٢٨
أخـــــــرى	١٥	١٤,٢٨
مجمـــوع الذيـــن يرون أنه على المؤسسة أن توظف العمالة الوطنية ثم تعيد تأهيلها	١٠٥	-

المصدر: جهينة العيسى وآخرون، أنظر الهوامش .

نلاحـــظ من الجدول أن الطلب على خريجي العلوم الإنسانية في القطاع الاقتصادي (الصناعة، البنوك، البترول والغاز، الكهرباء والماء، النقل والمواصلات، الفنادق) ضعيف جدا، وهذا على عكس الطلب المرتفع جدا على خريجي الإدارة والاقتصاد. وإذا فحصنا فروع العلوم الإنســـانية والاجتماعية المعنية أكثر بالعمل في القطاع الاقتصادي نجد بكل تأكيد خريجي علم الاجتماع، وهذا يفيد في جهل هذا القطاع بدور علم الاجتماع في هذا الميدان. وهنا لا بد من الإشارة إلى مسألتين هامتين هما: المسألة الأولى هي أن ارتباط علم الاجتماع بالخدمة الاجتماعية في جامعـــات الخليج[٢١] أثر على نظرة القطاع الاقتصادي لدور علم الاجتماع كدور خدمي

فقـــط يهتم بالرعاية الاجتماعية، في حين أن دوره خلاف ذلك، فأدوار الفرعين متباينة ومختلفة جدا. أما المسألة الثانية فتتعلق بعدم وجود تخصصات دقيقة في علم الاجتماع في جامعات الخليج من شأنها المساعدة على فتح مجال أوسع لخريجي علم الاجتماع للعمل في القطاع الاقتصادي.

كمـــا تشير نفس الدراسة إلى أن المسئولين الإداريين يضعون عدة شروط للتوظيف هي: إتقان اللغـــة الإنجلـــيزية والانضـــباط في العمل وإتقان استخدام الكومبيوتر والتأهل بكفاءة للعمل المطلوب. حيث لا حظوا أن المعلومات التي يحصل عليها الخريجون هي معلومات عامة أكثر منها تخصصية، كما أن هناك نقصا في معرفتهم باللغة الإنجليزية وبخاصة المحادثة وأصول المراسلات، فضلا عن أن معارفهم ومهاراتهم في استخدام الحاسب الآلي محدودة وبسيطة. والأهم من ذلك وجـــود نقص في الثقافة العامة لدى معظم الخريجين مما يترتب عليه ضعف الثقة بالنفس وعدم القدرة على التعامل مع الآخرين .

٥ـ خصائص مخرجات التعليم :

تؤكد النتائج السابقة دراسات أخرى أجريت في هذا الميدان، كما تؤكدها ملاحظات المراقـــبين للعلاقة بين التعليم وسوق العمل التي تشير إلى عدم الانسجام والتوافق بين مخرجات التعلـــيم وســـوق العمـــل، حيث "يتسم التعليم الجامعي في دول المجلس بتركيز الطلاب على التخصصات النظرية والأدبية، في مقابل تخصصات العلوم الطبيعية والتطبيقية ". وفي هذا المقام، توضح دراسة أخرى عن الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي في دول مجلس التعاون أن " أعداد خريجي الكليات النظرية فاضت عن حاجة سوق العمل ، وأن بعض الخريجين يزاولون أعمالا لا تـــتلاءم مع تخصصاتهم، وينطبق ذلك بشكل خاص على خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية"، كما تشير نفس الدراسة إلى "أن أصحاب العمل غير راضين على مستوى الخريجين"(٢٢).

يرتبط الطلب على العلوم النظرية بالطلب على العمل الحكومي الإداري كما سيتضح لـــنا ذلـــك فيما بعد. والحقيقة أن مسألة زيادة الخريجين في العلوم الإنسانية والاجتماعية عن حاجات السوق شيء مشكوك فيه مادامت الوظائف في مختلف القطاعات تسيطر عليها العمالة

الوافدة بنسبة كبيرة. أما مسألة ضعف مستوى الخريجين فهي مسألة تحتاج إلى نقاش حيث ترجع إلى عدم ملاءمة البرامج الدراسية لاحتياجات سوق العمل من جهة، وضرورة قبول المؤسسات بإعطـــاء فرصة للخريجين من المواطنين لاكتساب الخبرة العملية في الميدان الذي يعد جزءا من مهامها في تنمية الموارد البشرية .

أمـــا بالنســـبة لمخرجات التعليم في دولة قطر، وكما تشير إلى ذلك (الخطة الخمسية الوطنية الأولى)[٢٣]، فتتميز بمجموعة من الخصائص التي يمكن تحديدها فيما يلي :

١- ارتفاع نسبة خريجات الجامعة التي بلغت ٧٦,٧% فيما بين ١٩٧٧/٧٦م ــ ٩٨/ ١٩٩٩م مـــن إجمالي الخريجين. وضعف نسبة الخريجين التي بلغت ٢٣,٣% في نفس الفترة .

٢- ارتفـــاع نسبة الخريجين والخريجات في الفروع الأدبية التي بلغت ٨١,٣%، وضعف نسبة الخريجين والخريجات في الفروع العلمية التي بلغت ١٨,٧% في نفس الفترة.

٣- ضـــعف نســـبة خريجي التعليم التقني الجامعي (الكلية التكنولوجية) التي بلغت ٨% بالنسبة لإجمالي خريجي الجامعة في الفترة ١٩٩٣/٩٢م ــ ١٩٩٩/٩٨م .

٤- وبلغت نسبة خريجي التخصصات الإدارية والكتابية ٧٥% من إجمالي خريجي الكلية التكنولوجية، في حين بلغت نسبة خريجي التخصصات التقنية ٢٥%، مع ملاحظة أن نسبة الإناث بلغت ٦٠,٣% من إجمالي خريجي الكلية .

وهكذا فإن من بين التحديات التي تقف عائقا أمام تفعيل سوق العمل وتعثر سياسات الإحـــلال في دول المجلـــس كما تؤكد ذلك دراسة أخرى، "عدم مواءمة النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل وما يتبعه من قصور مهاري نوعي وسلوكي في محيط العمل وانخفاض في إنتاجية المواطنين العاملين والداخلين الجدد إلى سوق العمل"[٢٤].

٦ـ اتجاهات الخريجين نحو العمل :

كشف لنا العرض السابق عن مجموعة من الظواهر تتعلق باتجاهات الخريجين نحو العمل تتمثل في: تعرض الخريجين وخاصة الخريجات إلى البطالة، وعدم الحصول على العمل المناسب لمؤهلاتهم العلمية، واتجاههم نحو العمل في القطاع الحكومي ، والرفض المزدوج للعمل في القطاع الخاص من جانب الخريجين ومن جانب المؤسسات الخاصة .

وتوضح دراسة استطلاعية[٢٥] عن واقع توزيع خريجي كلية الآداب بجامعة السلطان قابوس في سوق العمل عام ١٩٩٧م، أنه بالنسبة لخريجي علم الاجتماع(والفلسفة) ما يلي: من بين ٢٣ من المستجيبين(٦ من الذكور و ١٧ من الإناث) ١٩ فقط يعملون، وقد عبر ١٤ منهم بأنه توجد علاقة بين تخصصهم والوظيفة التي يمارسونها، بينما عبر ٣ منهم بأنه توجد علاقة إلى حد ما، وعبر ٢ منهم بأنه لا توجد علاقة. و ١٨ منهم يعملون في مؤسسة حكومية، و ١ فقط يعمل في مؤسسة خاصة .

كما تفيد دراسة أخيرة[٢٦] أجريت على الطلاب والطالبات المتوقع تخرجهم في خريف ٢٠٠١م في جامعة قطر، أن الاتجاه نحو العمل في القطاع الحكومي كان واضحا في رغباتهم، حيث فضلت أكثرية عينة الخريجين العمل في القطاع الحكومي (أكثر من ٦٠%) بينما لم تتجاوز نسبة الراغبين في العمل في القطاع الخاص (١٤,٤%) والقطاع المختلط (٩،٦%). وكان واضحاً أن الإناث أكثر رغبة في الوظيفة الحكومية (٦٨% مقابل حوالي ٤٢% للذكور) .

وعلى العكس من ذلك فإن نسبة الذكور الراغبين في العمل في القطاعين الخاص والمختلط، أعلى من نسبة الإناث(٢١,٨% للذكور مقابل ١١,٤% للإناث في القطاع الخاص، و ١٨,٢% للذكور مقابل ٦,١% للإناث في القطاع المختلط). وهذا ما يبينه الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

توزيع عينة الخريجين حسب النوع والقطاع المفضل للعمل

النـــوع / القطاع المفضل	ذكـــور		إنـــاث		المجمـــوع	
	عـــدد	%	عـــدد	%	عـــدد	%
القطاع الحكومي	٢٣	٤١,٨	٩٠	٦٨,٢	١١٣	٦٠,٤
القطاع المختلط	١٠	١٨,٢	٨	٦,١	١٨	٩,٦
القطاع الخاص	١٢	٢١,٨	١٥	١١,٤	٢٧	١٤,٤
غير مبيـــن	١٠	١٨,٢	١٩	١٤,٤	٢٩	١٥,٦
المجمـــوع	٥٥	١٠٠	١٣٢	١٠٠	١٨٧	١٠٠

المصدر: جهينة العيسى وآخرون، أنظر الهوامش .

أمـــا عن أسباب تفضيل القطاع الحكومي عن القطاع الخاص والمختلط فتشير نتائج نفس الدراسة إلى وجود سببين رئيسيين لتفضيل العمل في القطاع الحكومي هما: ثبات واستقرار الوظـــيفة، ووجود تشريعات تضمن حقوق الموظف. أما العوامل الأخرى كالأجر والإجازات ونقـــص الالتزام والسهولة وما شابه ذلك فكانت ثانوية. ولذلك توصي هذه الدراسة بضرورة اهتمام المسؤولين في القطاعين الخاص والمختلط بهاتين المسألتين لتشجيع توطين العمالة فيهما.

تدريس علم الاجتماع في الجامعات الخليجية وبعض الجامعات العربية .

١ـ السياق العام :

يعد تدريس علم الاجتماع في الجامعات العربية الحديثة عموما امتدادا لعلم الاجتماع الغربي المعاصر، الذي يتجاذبه تياران: تيار وضعي محافظ وتيار راديكالي نقدي . ورغم المحاولات التي قدمها علماء الاجتماع العرب إلا أنهم لم يستطيعوا تطوير نظرية سوسيولوجية عربية أصيلة تنسجم مع الواقع العربي بخصوصياته المتميزة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا. وذلك نظرا للســـيطرة الواضـــحة لعلم الاجتماع الغربي الغزير في إنتاجه وفي تأثيره باعتباره لازال يشكل المصدر الرئيسي لعلم الاجتماع في البلدان العربية. وبقي علم الاجتماع العربي الأصيل منحصرا في عـــلم الاجتماع الخلدوني كما جاء في المقدمة وما كتب عنها تعليقا وشرحا ونقدا، دون أن

تتبعها إنجازات نظرية في نفس المستوى مثل ما حدث لعلم الاجتماع الغربي بعد كونت، وذلك نظرا لما عرفته المنطقة العربية بعد ابن خلدون من تدهور وانحطاط، والوقوع تحت التأثير المباشر للنهضة الغربية في العصر الحديث .

وقد تناول ظروف هذه النشأة بعض علماء الاجتماع العرب المعاصرين الذين كانت لهم رؤى مختلفة[٢٧]، فمنهم يرى أن هذه النشأة كانت غير طبيعية ومغتربة وأن تأسيس علم الاجتماع في الوطن العربي كتخصص أكاديمي كان تأسيسا رسميا. ومنهم من يرى بأن علم الاجتماع في الوطن العربي وجد في الجامعات العربية كتقليد لما هو موجود في الجامعات الغربية. ويذهب بعضهم إلى أن علم الاجتماع في الجامعات العربية استورد لأهداف مدرسية جامعية ليس إلا، بينما يرى البعض الآخر بخصوص التأسيس الرسمي لعلم الاجتماع إلى أن بعض النظم العربية بادرت إلى إدماج علم الاجتماع في نظم التعليم القائمة ــ في أواخر الأربعينيات ــ بحيث تتحدد رسالته في أداء دور معين هو الحفاظ على النظم القائمة، ويختلف هذا تمام الاختلاف عن نشأة علم الاجتماع في الغرب .

ودون الخوض في هذه المواقف والمناقشات، فإننا نرى أن مسألة "التأسيس الرسمي" أو "الرسمية" في المجتمع العربي المعاصر لا تخص علم الاجتماع فقط وإنما هي مرتبطة بظاهرة التحديث عامة بجميع عناصرها الاقتصادية والتنظيمية والإدارية والتعليمية، التي يعبر عنها بالنهضة الحديثة والتي قامت في الأساس على النقل: نقل التكنولوجيا، نظم العمل، نظم التعليم، والنظم الإدارية عن الحضارة الغربية. فهذه المسألة إذن لا تقتصر على علم الاجتماع وإنما هي ظاهرة عامة. ويدعو هذا كله إلى ضرورة الانتقال إلى مرحلة أخرى تقوم على الإبداع والتأصيل للعلوم وغيرها من الأنشطة. وخطورة هذا الوضع بالنسبة لعلم الاجتماع تتمثل في توجيه التفكير والبحث والمداخل النظرية للتناول السوسيولوجي للظواهر الاجتماعية التي قد لا تصل إلى عمق المجتمع والتفسير الصحيح لتلك الظواهر، بسبب العجز النظري والقصور الابستمولوجي الذي يعتري هذه المداخل بالنسبة لتلك الظواهر.

أمـــا تدريس علم الاجتماع في الجامعات الخليجية،كغيره من العلوم، فقد جاء مرافقا لعمليـــة التحديـــث والتنمـــية التي عرفتها بلدان المنطقة على جميع الأصعدة المصاحبة بدورها لاكتشاف النفط واستخراجه واستخدام عائداته في التنمية عامة. فكان من الطبيعي أن تستعين في ذلـــك بالـــبلدان العربية التي سبقتها في هذا الميدان، ومن ثم فإن تدريس علم الاجتماع في الـــبلدان العربية الخليجية هو امتداد لتدريس علم الاجتماع في الجامعات العربية، وذلك بفعل عوامل عديدة أهمها الهيئة العلمية التي أشرفت على تأسيس وتطوير البرامج الدراسية والتدريس وتأليف الكتاب الجامعي في أقسام علم الاجتماع في هذه الجامعات[٢٨].

ومن ثم فهو يحمل الكثير من خصائص علم الاجتماع في الوطن العربي والتي من أهمها الوقـــوع تحـــت تـــأثير النظريات الغربية في رؤية الواقع الاجتماعي. وهذا دون إهمال بعض الخصوصيات التنظيمية لتدريس علم الاجتماع في جامعات الخليج مثل نظام الساعات المكتسبة ونظام متطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية التي تهدف إلى تعزيز الشخصية الاجتماعية ـــ الثقافية القاعدية للطالب، كما سيتبين لنا ذلك في عناصر لاحقة .

٢ـ وضعية أقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية الخليجية :

يتمـــتع عـــلم الاجتماع بوضعية متميزة في الجامعات الخليجية، كما هو في الجامعات العربية عموما، على الأقل من الناحية الكمية، حيث يدرس في معظم الجامعات(عشر جامعات)، ونحو اثنتي عشرة كلية ويدرس في أكثر من كلية في بعض الجامعات. حسب ما هو متوفر لدينا من معلومات، يدرس علم الاجتماع كتخصص علمي في قسم مستقل في بعضها وكشعبة ضمن قســـم الدراســـات الاجتماعـــية أو العلـــوم الاجتماعية في بعضها الآخر، كما هو موضح في الجدول رقم (٦) .

جدول رقم(٦)

أقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية الخليجية

الجامعة	الكلية	القسم	الشعبة
قطر(١)	الإنسانيات والعلوم الاجتماعية	علم الاجتماع	—
البحرين(٢)	الآداب	العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع
الملك فيصل(٣)	التربية	الدراسات الاجتماعية	علم الاجتماع
الإمام محمد بن سعود الإسلامية(٣)	العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع	—
الملك عبد العزيز(٣)	الآداب والعلوم الإنسانية	علم الاجتماع	—
	قسم الطالبات	علم لاجتماع	—
	التربية	العلوم الاجتماعية	—
الملك سعود(٣)	الآداب	الدراسات الاجتماعية	علم الاجتماع(مع وجود أربع شعب)
الإمارات العربية المتحدة، العين(٣)	الإنسانيات والعلوم الاجتماعية	علم الاجتماع	—
الشارقة(٣)	الآداب ــ العلوم	علم الاجتماع	—
السلطان قابوس(٣)	الآداب	علم الاجتماع	—
الكويت(٣)	العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	—

المصدر: تم بناء الجدول بالاعتماد على المصادر المبينة في الهوامش(*).

هذا الوضع المتميز يحتم على هذه الأقسام تأصيل المعرفة السوسيولوجية لهذه المجتمعات وفق بنائها الاجتماعي ــ الثقافي. ووظيفتها الاقتصادية وما يرتبط بذلك من ظواهر اجتماعية متميزة. أي يقتضي تطوير خطاب سوسيولوجي فيه شيئا من الخصوصية المعرفية تتناسب وخصوصياتها الاجتماعية وتجنب النمطية في علم الاجتماع .

من أهم الملاحظات المستخلصة من تدريس علم الاجتماع في الجامعات الخليجية كما هو موضح في الجدول رقم (٦) ما يلي:

١– حضور واهتمام واسع بتدريس علم الاجتماع في الجامعات العربية الخليجية .

٢- اختلاف وضعية علم الاجتماع من جامعة إلى أخرى فهو يدرس كقسم مستقل كما يدرس كشعبة ضمن قسم الدراسات الاجتماعية أو قسم العلوم الاجتماعية إلى جانب التاريخ أو الخدمة الاجتماعية .

٣- الانتماء إلى كليات مختلفة: التربية، الآداب، الإنسانيات والعلوم الاجتماعية .

٤- لا توجد تخصصات دقيقة(شعب) في جميع جامعات الخليج فيما عدا جامعة الملك سعود التي تدرس فيها أربع تخصصات دقيقة .

٣-تدريس علم الاجتماع في بعض الجامعات العربية :

أما بالنسبة لتدريس علم الاجتماع في بعض الجامعات العربية فنشير في البداية إلى أنه يدرس في معظم الجامعات العربية باتباع النظام الفصلي وليس نظام الساعات المكتسبة كما في جامعات الخليج. ويمكن أن نأخذ التجربة الجزائرية من المغرب العربي حيث يدرس علم الاجتماع في معظم الجامعات الجزائرية (في ثمان جامعات) في أقسام مستقلة. ويختلف تاريخ تأسيس قسم علم الاجتماع من جامعة إلى أخرى . وتعتبر جامعة الجزائر (العاصمة) الجامعة الأم لجميع الأقسام الأخرى التي يعود تأسيس قسم علم الاجتماع فيها إلى أواخر فترة الاستعمار الفرنسي عام ١٩٥٨م في كلية الآداب والعلوم الإنسانية[29] .

وتعتمد الدراسة في هذه الأقسام على النظام السنوي حيث يتحصل الطالب على درجة الليسانس(بكالوريوس) في شعبة من شعب علم الاجتماع بعد نجاحه في أربع سنوات دراسية[*]، تتضمن كل سنة منها مقررات محددة منها ما هي سنوية ومنها ما هي فصلية. وتنقسم الدراسة إلى قسمين : القسم الأول يسمى الجذع المشترك يتلقى الطالب فيه على مدى سنتين (أربعة فصول دراسية) أساسيات علم الاجتماع ومعارف أخرى مساعدة(انظر الجدول رقم ٧) . أما القسم الثاني فيسمى التخصص الدقيق (الشعبة)، أي يتخصص الطالب في إحدى شعب علم الاجتماع المتوفرة في جامعته أو الانتقال إلى جامعة أخرى حيث يتوفر التخصص الذي يرغب فيه .

هـــذا وتدرس في جامعات الجزائر الشعب التالية : تنظيم وعمل ، حضري ، سكان (ديموغرفـــيا) ، تـــربوي، تغذيـــة وزراعـــة ، سياســـي ، اتصال ، معظمها يدرس في جامعة الجزائر(العاصمة) الجامعة الأم .

وقد عرف تدريس علم الاجتماع وشعبه التخصصية عدة إصلاحات، تم في الإصلاح الأخـــير (في بداية التسعينيات) التأكيد على ربط الشعب بميادين العمل وتقليص المدة الزمنية للحصـــص الدراســـية مـــن ساعتين إلى ساعة واحدة ونصف. ويمكن أن نأخذ علم الاجتماع الحضري كمثال على تخصصات علم الاجتماع(أنظر جدول رقم ٧) .

وكمـــا يلاحظ من الجدول أن الطالب يتحصل على درجة الليسانس(بكالوريوس) في عـــلم الاجـــتماع في إحدى التخصصات المتاحة بعد دراسته لثلاثين(٣٠) مقررا دراسيا(مادة دراسية) سنويا و ٦٩ ساعة سنوية، وهو ما يعادل بالنظام الفصلي ثمانية فصول دراسية و ١٢٦ ســـاعة، وبذلك فهو يعادل كميا عدد الساعات وعدد الفصول الدراسية للحصول على درجة البكالوريوس في جامعات الخليج(انظر جدول رقم ٨) .

وتخـــتلف معـــاملات المقررات الدراسية وحجمها الساعي باختلاف أهميتها بالنسبة للتخصـــص في علم الاجتماع. وما يلفت الانتباه بالنسبة لهذه الخطة الدراسية أنها ركزت على مقـــررات التخصص والمقررات المساعدة وأهملت متطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية كما في الخطـــط الدراســـية لجامعات البلدان العربية الخليجية التي تهدف إلى تعزيز الشخصية القاعدية والمعارف التأسيسية للطلبة مثل مقررات اللغة العربية والثقافة الإسلامية والمجتمع العربي المعاصر.

جدول رقم(٧) مقررات الخطة الدراسية لعلم الاجتماع

الجذع المشترك وشعبة علم الاجتماع الحضري في جامعة الجزائر

	مسمى المقرر	نوع الدراسة وعدد الساعات في الأسبوع			مدة الدراسة	المعامل
		نظري	أعمال موجهة (عملي)	مجموع ساعات الأسبوعية		
السنة الأولى جذع مشترك	١ – علم الاجتماع العام	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٢ – منهجية عامة	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٣ –مدخل للعلوم الاجتماعية	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٤ – مدخل للاقتصاد	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٢
	٥ – الإحصاء	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٢
	٦ – ديموغرفيا	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٢
	٧ –لغة أجنبية(فرنسية أو إنجليزية)	١،٣٠ ساعة		١،٣٠ ساعة	سنوية	٢
السنة الثانية جذع مشترك	١ – علم الاجتماع المعاصر	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٢ – منهجية البحث في علم الاجتماع	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٣ – دراسات سوسيولوجية للإسلام	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٢
	٤ – التاريخ الاجتماعي للجزائر	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٥ –ملتقى التخصصات في علم الاجتماع	١،٣٠ ساعة	—	١،٣٠ ساعة	فصلية	٢
	٦ – الإحصاء	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٢
	٧ – علم النفس الاجتماعي	١،٣٠ ساعة	—	١،٣٠ ساعة	فصلية	٢
	٨ –لغة أجنبية(فرنسية أو إنجليزية)	١،٣٠ ساعة		١،٣٠ ساعة	سنوية	٢
السنة الثالثة حضري	١–نظريات علم الاجتماع الحضري	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٢ – الظاهرة الحضرية	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٣ – منهجية متخصصة	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٤ – علاقات مدن ـــ أرياف	١،٣٠ ساعة	—	١،٣٠ ساعة	سنوية	٣
	٥– الاقتصاد الحضري	١،٣٠ ساعة	—	١،٣٠ ساعة	فصلية	٢
	٦ –الواقع الحضري في بلدان المغرب العربي	١،٣٠ ساعة	—	١،٣٠ ساعة	فصلية	٢
	٧ – مدخل لعلم الخرائط	—	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	فصلية	٢
	٨– السيميائية البيانية (تمثيل بياني)	—	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	فصلية	٢
السنة الرابعة حضري	١ – الأنثروبولوجيا الحضرية	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٢ – السياسات الحضرية	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	٣ ساعات	سنوية	٣
	٣ – التهيئة العمرانية	١،٣٠ ساعة	—	١،٣٠ ساعة	فصلية	٢
	٤ – التشريع الحضري	١،٣٠ ساعة	—	١،٣٠ ساعة	فصلية	٢
	٥ – الهجرة المغاربية	١،٣٠ ساعة	—	١،٣٠ ساعة	سنوية	٣
	٦ – العمران التطبيقي	—	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	سنوية	٢
	٧ – المذكرة(مشروع التخرج)	—	١،٣٠ ساعة	١،٣٠ ساعة	سنوية	٤
المجموع	٣٠ مقـــررا دراسيا (مـــادة دراسية)	٣٩ ساعة	٣٠ ساعة	٦٩ ساعة	—	٧٥

المصدر: تم بناء الجدول بالاعتماد على المعلومات المقدمة من القسم .

أمـــا بالنســـبة لمقـــررات التخصص فالواضح أنها تهدف إلى تأهيل الخريجين للعمل في المؤسســـات والهيـــئات التي تعنى بالمسائل الحضرية والإسكان مثل: مراكز البحوث الحضرية والبلديات والوزارات ومؤسسات الإسكان الحضري وغيرها. أما بالنسبة للعملية التعليمية فإن معظـــم المقررات الدراسية سواء في الجذع المشترك أو في التخصص ، تدرس على مستويين : مســـتوى الدروس أو المحاضرات النظرية ويعتمد فيها الأستاذ على مراجع مختلفة بحيث يتمكن الطلبة من التعرف على مقومات العلم المعني دون الاعتماد على كتاب جامعي معين. ومستوى الأعمـــال الموجهـــة وهو عمل مكمل للدروس النظرية لكن محور العملية التعليمية فيها يكون الطالـــب بتوجيه من الأستاذ للبحث في المراجع الخاصة بالمقرر وإعداد قراءات أو بطاقات أو بحـــث يعرض في القسم أمام الطلبة للمناقشة . كما تتم الاستعانة في بعض المقررات بالنصوص الأساسية في علم الاجتماع، ويعتمد هذا على طبيعة المقرر .

وتهدف الأعمال الموجهة إلى تعويد الطلبة على البحث عن المراجع في المكتبات وتطوير معارفهم بأنفسهم في المقرر وإعداد التقارير العلمية وعرضها أمام زملائهم وأستاذهم بغرض بناء وتقوية شخصيتهم العلمية. أما بالنسبة للأعمال الموجهة في مقررات التخصص فتكرس لدراسة الواقـــع الاجـــتماعي، حيث يوجه الطلبة إلى الاقتراب من الميدان من خلال الاتصال بالجهات والمؤسسات المعنية في المجتمع حسب طبيعة المقرر، للحصول على وثائق أو تقارير أو نصوص أو بيانات إحصائية أو إجراء تحقيقات بسيطة وغيرها .

التأهيل العلمي والوظيفي لخريجي علم الاجتماع :

تحـــتاج دراســـة التأهيل العلمي والوظيفي لخريجي علم الاجتماع إلى فحص المقررات الدراسية والطرائق التعليمية التي يمكن من خلالها الوقوف على نوعية التأهيل الذي يحصل عليه طلـــبة علم الاجتماع. كما تحتاج قبل ذلك إلى معرفة أهداف الخطط الدراسية لعلم الاجتماع في الجامعات الخليجية .

١ـ أهداف الخطط الدراسية :

تسعى كل خطة أو برنامج دراسي إلى تحقيق أهداف محددة تعكس مواصفات خريجي المستقبل الذين يمثلون إنتاج القسم، وتتمثل هذه الأهداف في القدرات العلمية والعملية التي يسعى القسم إلى إكسابها لطلبته لكي تؤهلهم لأداء دورهم في المجتمع وتشبع حاجاتهم الوظيفية وتحقق أهداف المجتمع من التعليم. مع ملاحظة أننا لا نجد أحيانا من المقررات ما يترجم هذه الأهداف النظرية إلى واقع فعلي ملموس .

وبالنظر إلى الخطة الدراسية المطورة لقسم علم الاجتماع بجامعة قطر(١٩٩٩/٩٨م) نجد أنها صاغت أهدافها كما يلي: "مراعاة . . . احتياجات المجتمع، . . . واحتياجات سوق العمل". "التركيز على تكوين الطلبة القادرين على التفكير النقدي السليم في شؤون المجتمع". كما يستخلص أيضا من الأهداف التركيز على تطوير الشخصية العلمية للطلبة . كما حددت الخطة أهدافا عامة للمقررات الدراسية وقسمتها إلى أهداف وجدانية وتتمثل في "تشجيع الطلبة على حب المعرفة والتساؤل عن كل جديد، ورفع درجة الثقة بالنفس . . . وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني والقومي والاعتزاز بهذا الانتماء"، وأهداف مهارية تتمثل في"تنمية الشخصية العلمية والحس النقدي للطلبة والتفكير والتحليل والكتابة والتعبير والمناقشة الحرة، . . . وإكسابهم مهارات البحث عن المراجع العلمية وطرق استخدامها والاستفادة منها، . . . وتنمية القدرة على التفكير العلمي السليم"، وأهداف معرفية وتتمثل في"إطلاع الطلبة على آخر مستجدات التفكير والبحث في المجالات المختلفة لعلم الاجتماع، وحثهم على متابعة تلك المستجدات في الكتب والدوريات المتخصصة. . ." وقد انعكست تلك الأهداف في إعطاء اهتمام خاص لإكساب الطلبة قاعدة منهجية تمكنهم من إعداد بحث سوسيولوجي متكامل ، كما حظي علم اجتماع العمل والتنظيم بثقل مركزي واضح من خلال توفير عدة مقررات تصب في هذا الهدف .

أما قسم الدراسات الاجتماعية في كلية التربية بجامعة الملك فيصل فقد حددت شعبة علم الاجتماع مجموعة من الأهداف من بينها"إعداد أجيال مثقفة ثقافة عصرية مسئولة وفق

العقيدة الإسلامية . . . الإسهام في تلبية احتياجات المدارس والمؤسسات التعليمية من الكوادر الوطنية . . . وذلك بالعمل في مجال الإرشاد الطلابي، والعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية(رعاية المنحرفين، الفئات الخاصة، المستشفيات، السجون، رعاية الشباب، رعاية الطفولة، وحدات الضمان الاجتماعي، مراكز الشرطة، . . .الخ"[٣٠]. وقد انعكست هذه الأهداف في المقررات الدراسية حيث نجد ثقلا واضحا لمقررات علم الاجتماع التربوي ومقررات الخدمة الاجتماعية .

وحدد قسم علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز أهدافه في"إعداد الكفاءات البشرية في مجال الدراسات الاجتماعية والنفسية من باحثين اجتماعيين وأخصائيين ومدرسي المواد الاجتماعية وذلك لتلبية احتياجات المملكة من الباحثين الاجتماعيين للعمل في المؤسسات ومراكز الخدمة الاجتماعية والمؤسسات التربوية وغيرها"[٣١]. بينما حرص قسم علم الاجتماع في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة على تحديد أهدافه في إعداد باحثين قادرين على فهم المجتمع والثقافة وتزويد الخريجين بالأدوات الضرورية لرسم مسارهم المهني في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة التربية، وزارة التخطيط الاجتماعي، مؤسسات التنمية الاجتماعية، ومراكز الثقافة والبحث. كما حدد لخريجي القسم مجالات العمل في أكثر من اثني عشر مجالا منها: العلاقات الدولية، البلديات، إدارة المدارس، المؤسسات الإصلاحية، المراكز الثقافية، المصالح الاجتماعية الحضرية، المؤسسات العسكرية، . . .الخ[٣٢].

ومن خلال استعراض أهداف أقسام علم الاجتماع التي تم الإطلاع عليها يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١- لم تشر بعض الأقسام إلى سوق العمل أو الدور الوظيفي للخريجين واكتفت بالإشارة إلى تخريج طلبة قادرين على البحث والتفكير المنطقي والنقد البناء ويتمتعون بشخصية علمية . واعتبرت أن ذلك كافيا لأن يجد خريجو علم الاجتماع ، بالمواصفات

المذكـــورة، مكـــانهم في عـــالم الشغل بكل سهولة نظرا للمؤهلات الفكرية والعلمية والمنهجية التي اكتسبوها(جامعة قطر) .

٢- بينما حددت أقسام أخرى الأهداف الوظيفية للخريجين بكل وضوح وسعت حتى إلى تعـــيين القطاعـــات الـــتي يمكن العمل فيها ومجالات العمل التي تراها ممكنة في جميع القطاعات(جامعة الإمارات العربية المتحدة) .

٣- يوجـــد تأثر واضح لأهداف القسم بنوع الكلية التي يتبعها، يلاحظ ذلك بوضوح في قسم علم الاجتماع بكلية التربية جامعة الملك فيصل، حيث أضفى ذلك على القسم نوعـــا مـــن التخصـــص الدقيق في علم الاجتماع التربوي الذي حدد مجالات عمل الخريجين في الإرشاد الطلابي والخدمة الاجتماعية .

٤- في حين حددت بعض الأقسام مجالات عمل خريجي علم الاجتماع في مجالات البحث والتدريس والخدمة الاجتماعية(جامعة الملك عبد العزيز) .

٢. الجانب الأكاديمي: المقررات الدراسية :

تتـــبع جامعـــات البلدان العربية الخليجية نظام الساعات المكتسبة الموزعة على ثمان فصول دراسية وهي متشابهة فيما بينها تشابها كبيرا في هذا الأسلوب من حيث عدد الساعات المكتســـبة ومـــن حيث توزيع المقررات إلى فئات من المتطلبات، فيحصل الطالب على درجة بكالوريوس في علم الاجتماع بعد استكمال عدد من الساعات تتراوح ما بين (١٢٨ و ١٣٤ ساعة معتمدة) في معظم الجامعات الخليجية كما هو موضح في الجدول رقم(٨) .

وتـــتوزع المتطلـــبات على ثلاث فئات : متطلبات الجامعة وتهدف إلى تعزيز قدرات الطالب الأساسية مثل اللغة العربية والإنجليزية والثقافة الإسلامية(حسب توجهات الجامعة التي قد تختلف من جامعة إلى أخرى) . ومتطلبات الكلية وترتبط أكثر بتخصصات الأقسام وتهدف إلى تعزيـــز قدرات الطالب ذات الصلة بالتخصص. ومتطلبات القسم وتحظى بالثقل المركزي وتهدف إلى إعطاء الطلبة تأهيلا علميا محددا حسب توجهات القسم وأهدافه .

ويمكن أن نستعرض النموذج القطري كمثال. يحصل الطالب على درجة بكالوريوس في علم الاجتماع بعد حصوله على (١٣٠ ساعة) معتمدة، وقد وزعت الخطة المطورة (١٩٩٨ /١٩٩٩م) المقررات الدراسية في علم الاجتماع على ثلاث فئات من المتطلبات هي: متطلبات الجامعة (٢٠ساعة) وتهدف إلى تعزيز قدرات الطالب الأساسية مثل اللغة العربية والإنجليزية والثقافة الإسلامية. ومتطلبات الكلية (٢٠ساعة) لتعزيز قدرات الطالب ذات الصلة بالتخصص مثل المجتمع العربي المعاصر والتاريخ والجغرافيا والفلسفة. ومتطلبات القسم(٩٠ساعة) التي تتوزع بدورها على أربع فئات هي: مقررات تأسيسية إجبارية(٣٠ ساعة) ، ومقررات إجبارية من ميادين علم الاجتماع(١٨ ساعة)، ومقررات تطبيقية إجبارية في علم الاجتماع(١٢ ساعة)، ومقررات اختيارية من ميادين علم الاجتماع(١٢ ساعة)، ومقررات اختيارية مساعدة من خارج التخصص(١٨ ساعة).

جدول رقم (٨)

توزيع مقررات علم الاجتماع حسب فئات المتطلبات

في أقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية الخليجية

الجامعة	متطلبات الجامعة	متطلبات الكلية	متطلبات القسم/الشعبة	عدد الساعات المعتمدة
قطر	٢٠	٢٠	٩٠	١٣٠
البحرين	٢١	٣٣	٧٧	١٣١
الإمارات العربية المتحدة ــ العين	٣٠	١٨	٨٤	١٣٢
الشارقة	٣٠	١٨	٨١	١٢٩
الملك عبد العزيز(طلاب وطالبات)	١٤	٢٦	٩٤	١٣٤ (١)
الملك سعود (٢)	ــ	ــ	ــ	١٢٨
الملك فيصل	ــ	ــ	٧٧(٣)	ــ
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	ــ	ــ	ــ	١٨٥(٤)

المصدر: تم بناء الجدول بالاعتماد على المصادر المبينة في الهوامش (*).

كمـــا أولت خطة قسم علم الاجتماع بجامعة قطر اهتماما خاصا إلى إكساب الطلبة قـــاعدة منهجية تمكنهم من إعداد بحث سوسيولوجي متكامل، حيث يلاحظ مركز ثقل واضح لمقررات المنهجية وما يرتبط بها(خمس مقررات)وهي : مناهج البحث في علم الاجتماع، تصميم البحـــث الاجـــتماعي، الإحصاء الاجتماعي، تدريب ميداني، قاعة بحث، وهي متطلبات سابقة لبعضـــها البعض، ب ١٥ ساعة معتمدة بما يمثل ١٦,٦٦% من إجمالي ساعات التخصص ، و١١,٣٣% من إجمالي ساعات بكالوريوس علم الاجتماع .

أما المقررات الأخرى فلا تعطي للطلبة تخصصا دقيقا واضحا خاصة إذا كان الإرشاد الأكـــاديمي ضـــعيفا، مـــع وجود مركز ثقل واضح لتخصص التنظيم والعمل ضمن المقررات المطـــروحة في مـــيادين علم الاجتماع الاختيارية والإجبارية والمساعدة، حيث يمكن أن يعطي الطلبة لأنفسهم تخصصا دقيقا إذا رغبوا في ذلك ووجدوا من يرشدهم من البداية. ويمكن تحديد مقررات هذا التخصص من داخل القسم وهي: علم اجتماع التنظيم، علم الاجتماع الصناعي، عـــلم الاجـــتماع العمل، علم الاجتماع القانوني. ومقررات مساعدة من خارج القسم وهي: مبادئ الإدارة، إدارة المؤسسات الاجتماعية، المدخل إلى العلاقات العامة، مبادئ الاقتصاد، علم النفس الاجتماعي. وتمثل في مجموعها تسع مقررات ب(٢٧ ساعة معتمدة) تشكل نسبة ٣٠% مـــن إجمـــالي متطلـــبات القسم، ونسبة ٢٠,٧٦% من إجمالي متطلبات البكالوريوس في علم الاجتماع. وتفتقر الخطة إلى مقررات عملية تطبيقية دقيقة ذات الصلة المباشرة بقضايا المجتمع في مـــيدان العمل والتنظيم من أجل تعريف الطلبة بنظام العمل ونظام المؤسسات المحلية وتشريعاتها وطبـــيعة المشـــكلات الاجتماعية التي تعاني منها، مثل مشكلة التنوع الثقافي للعمالة ومشكلة الاندماج فيما بينها والانتماء التنظيمي ومشكلات لغة العمل والتفاعل والاتصال وغير ذلك من ظواهر العمل في المؤسسات التي تتشابه فيها مع بلدان الخليج الأخرى.

وكما تمت الإشارة فيما سبق، فإن تحقيق ذلك يشترط على القسم أن يطرح جميع تلك المقـــررات في موعدهـــا وأن يـــتوفر إرشاد أكاديمي دقيق للطلبة. وفي غياب ذلك فإن الطلبة

سيتخرجون في تخصص عام ومتنوع في علم الاجتماع، حيث سيدرسون جميع حقول علم الاجتماع مثل: الحضري، الصناعي، البدوي، التربوي، الطبي، التنظيم، السكان، والأنثروبولوجيا، من أجل استكمال(١٣٠ ساعة) ويتخرجون بثقافة عامة في علم الاجتماع غير مؤهلة تأهيلا دقيقا لسوق العمل .

نستخلص من دراسة وفحص محتوى تسع (٩) خطط دراسية لأقسام علم الاجتماع في ثمان(٨) جامعات خليجية عدة ملاحظات نوجزها فيما يلي :

١- جميع الخطط الدراسية تتفق في إعطاء أهمية خاصة إلى متطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية لتعزيز قدرات الطالب في المقررات الأساسية مثل اللغة العربية واللغة الإنجليزية ومقررات تتعلق بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وتأخذ في بعض الجامعات مساحة واسعة مثل البحرين، إذ تمثل نسبة ٤١,٢٢%.

٢- تفتقر جميع الخطط الدراسية إلى التشعيب أو التخصص الدقيق فهي تمنح شهادة عامة في علم الاجتماع، فيما عدا قسم علم الاجتماع بجامعة الملك سعود الذي يطرح أربعة تخصصات دقيقة في الفصل السابع وهي: التنمية والتنظيم الاجتماعي، الانحراف والجريمة، الأسرة والسكان، الإنسان والبيئة . وذلك لفصل واحد هو الفصل السابع، بعدها يتخصص الطلبة في علم الاجتماع في السنة الثالثة، ويكونون قد درسوا سنتين في جذع مشترك مع الخدمة الاجتماعية، أما الفصل الثامن فهو مشترك بين التخصصات الأربعة وهو عبارة عن تدريب ميداني .

٣- تأثرت مقررات علم الاجتماع تأثرا واضحا بنوع وتوجهات الجامعة التي ينتمي إليها القسم، يلاحظ ذلك بالخصوص في كلية التربية في جامعة الملك فيصل حيث انطبعت شعبة علم الاجتماع بطابع علم الاجتماع التربوي، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حيث انطبع علم الاجتماع فيها بالطابع الإسلامي .

٤- بعض الأقسام يوجد فيها ثقل وتوجه واضح نحو تخصص معين مثل قسم علم الاجتماع بجامعة قطر، حيث نجد مجموعة من المقررات التي تؤهل الطلبة في تخصص التنظيم

والعمـــل، لكـــن ذلك يحتاج إلى إرشاد أكاديمي دقيق ووعي الطلبة بما هو متاح من مقررات تحدد هذا الاختيار .

٥- تشـــترك جمـــيع الخطـــط الدراسية في التركيز على الموضوعات العامة دون الاهتمام بالموضوعات الدقيقة، مثل: علم الاجتماع البدوي و علم الاجتماع الحضري و علم الاجـــتماع الصـــناعي. . . الخ، وهذه حقول معرفية بأكملها لها نظريات ومدارس وموضـــوعات دراســـية لا يمكن الإلمام بها في مقرر دراسي واحد وفي فصل دراسي واحد. وهذا من شأنه أن يعطي لخريجي علم الاجتماع ثقافة عامة في علم الاجتماع لا تؤهـــلهم لوظيفة محددة في المجتمع. بالإضافة إلى ما يبدو من تشتت في المقررات التي يأخذهـــا الطلبة من خارج القسم خاصة عند عدم وضوح الهدف الوظيفي للخريجين، فيصبح همهم الوحيد هو استكمال عدد الساعات المعتمدة للتخرج .

٦- لا نلاحظ تميزا في مقررات علم الاجتماع في جامعات بلدان الخليج، خاصة فيما يتعلق بالـــتوجه العمـــلي التطبـــيقي، رغـــم ما تتميز به من خصوصيات في ميادين: البناء الاجتماعي ـــ الثقافي الناتج عن العمالة الوافدة، وما تطرحه من مشكلات الاندماج الاجـــتماعي. الـــتغير الســـريع في مستوى معيشة السكان وتحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي، وغيرها من الخصوصيات. إن تطوير تخصصات في هذه المجالات يفيد كثيرا في بعض الدوائر الحكومية مثل: الداخلية والجوازات والأمن الحضري، والهيئات المعنية بالدراســـات الحضرية، والجهات التي تشرف على التنظيمات الصناعية والإدارية التي تشغل عمالة وافدة متباينة ثقافيا .

٣ـ العملية التعليمية: الطرائق والأساليب :

لا توجـــد في الخطـــط الدراسية التي تم الإطلاع عليها وعددها(٩ خطط) إشارة إلى طـــرائق وأســـاليب التدريس المتبعة في هذه الأقسام، ورغم ما لهذه المسألة من أهمية بالغة فقد تركـــت إلى ظروف القسم . ونظرا لتعدد المدارس القادم منها أساتذة الجامعات الخليجية فإن

الطلبة قد يجدون أنفسهم أمام أساليب غير موحدة. ويمكن دراسة أساليب وطرائق التعليم من خلال ثلاثة عناصر هي : التعليم النظري ، التعليم العملي ، الكتاب الجامعي .

أ ــ التعليم النظري :

مــع غــياب المقررات التطبيقية(فيما عدا مقررات المنهجية) في حدود فهمنا للخطط الدراســية التي تمت مناقشتها، من الطبيعي أن يسيطر الأسلوب النظري على العملية التعليمية. ويعــزز هــذا الأسلوب الطبيعة النظرية للمقررات، وخلو الخطط الدراسية من مقررات ذات الطبيعة العملية مثل : قوانين العمل، نظام الأجور ، سياسات الإسكان أو السياسات التربوية ، وغيرها من المسائل التطبيقية التي تدفع الطلبة للقيام بزيارات ميدانية أو الإطلاع على النصوص الأساســية للمجتمع في الميادين المختلفة التي تؤهلهم أكثر للانخراط في سوق العمل مستقبلا . لقد أدى اتباع هذا الأسلوب إلى الوقوع في نمطية واضحة في أقسام علم الاجتماع في جامعات الخلــيج في طــرح المقــررات مــثل : الصــناعي ، الحضــري ، الــتربوي ، الاقتصادي ، الأنثروبولوجيا. . . الخ .

وتكمــن الفجوة الأكاديمية في هذا الأسلوب النظري في: أننا ندرس علم الاجتماع الصــناعي والتنظــيم مــثلا، لكن الطلبة لا يعرفون شيئا عن ما يجري في المصانع والتنظيمات البيروقراطية المحلية، وندرس علم الاجتماع الحضري ولا نعلم شيئا عن المدينة الخليجية وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها أو نظام السكن والسياسات الحضرية المتبعة في الدولة، نعرّف بما جاء في النظريات ولا نعرّف بما يجري في الواقع القريب منا .

كمــا أدى هــذا الأســلوب في التعليم إلى الوقوع في فجوات أكاديمية خطيرة وهي الــتعامل مع الذاكرة(القدرة على الاسترجاع) أكثر من التعامل مع العقل التركيبي الاستنتاجي للطلــبة(القــدرة عــلى التحليل والتركيب والاستنتاج)، والمقصود هو الاعتماد على التلقين والحفظ. وتشاطرنا في هذه الملاحظة بعض الدراسات التي تشير إلى"اعتماد طرق التدريس على الــتلقين ونقل المعلومات والحفظ"[٣٣]. ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على المكانة المتردية لعلم

الاجـــتماع في سوق العمل وعزوف الطلبة ـــ نتيجة لذلك ـــ عن الالتحاق بهذا التخصص إلا من لم يجد لذلك سبيلا .

ب ـــ التعليم العملي :

ولـــه جوانب متعددة تتعلق من جهة أولى بالاقتراب من مؤسسات المجتمع والتعرف علـــيها، كمـــا تتعلق من جهة ثانية بتطوير القدرات والمهارات الشخصية للطالب في مجالات الـــتفكير والبحث وإعداد التقارير العلمية. ويمكن تقسيم الجانب العملي للعملية التعليمية إلى ثلاثة مستويات هي:

١- التدريبات الميدانية في إطار مقررات المنهجية المختلفة وتنمية مهارات الملاحظة العلمية.

٢- التدريبات على الجوانب التطبيقية للعلم من خلال المقررات المرتبطة بقضايا المجتمع وما يجري في قطاعاته المختلفة .

٣- التدريبات على البحث في المراجع والاستفادة منها في إعداد التقارير العلمية وعرض الأفكار ونقدها .

وبمراجعة الخطط الدراسية يلاحظ من خلال طبيعة المقررات أنها تكاد تخلو من النواحي العملية لولا وجود مقررات التدريب الميداني ومشروع التخرج والإحصاء الاجتماعي. ويمكن أن نشير هنا إلى أن الخطة الدراسية للتخصص في علم الاجتماع في جامعة الملك سعود أعطت أهمـــية خاصة للتدريب الميداني الذي يدرس في الفصل السابع بواقع ساعتين وفي الفصل الثامن بواقع ثمان ساعات. كما نشير إلى تجربة قسم علم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز في ميدان "بـــرنامج التدريب التعاوني" الذي يهدف إلى ربط الصلة بين الطالب والجهات المستخدمة من المؤسسات الحكومية والأهلية[٣٤] .

ج ـــ الكتاب الجامعي:

تتبع جامعات الخليج نظام الكتاب الجامعي مما يعزز الاتجاه النظري في العملية التعليمية وحصر معرفة الطلبة بما جاء بين دفتي كتاب واحد دون التفتح على الآراء الأخرى، فيقلل ذلك

من فرصة تنوع مصادر المعرفة بالنسبة إليهم. كما ينعكس هذا الأسلوب على إعفاء الطلبة من الذهاب إلى المكتبات والبحث في الفهارس والاطلاع على الكتب والدوريات للحصول على المعرفة المطلوبة ومن ثم ضياع فرصة بناء وتنمية العقل التركيبي لديهم، كما أن الاعتماد على كتاب جامعي محدد لا يحثهم على البحث والاعتماد على الذات في اكتساب المعرفة العلمية .

مجالات عمل خريجي علم الاجتماع :

يعني الحديث عن الدور الوظيفي لخريجي علم الاجتماع الحديث عن دور علم الاجتماع في المجتمع الذي بيناه في بداية هذا البحث، كما يعني الحديث عن علم الاجتماع التطبيقي الذي يساهم في رسم السياسات الاجتماعية عن طريق البحث باتباع المناهج واستخدام الأدوات العلمية المعروفة. ومن ثم فإن مجالات العمل بالنسبة للخريجين في علم الاجتماع تتحدد بصورة أوضح من خلال التخصصات الدقيقة التي تدرس في علم الاجتماع أو من حيث الثقل المركزي الذي تحظى به مقررات معينة التي تمكنهم من التحكم في مجال محدد من مجالات علم الاجتماع .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التنظيمات الاقتصادية والإدارية تعطي اهتماما أكبر للجوانب التكنولوجية فتسند مسئوليات الأقسام التقنية للمتخصصين، إلا أنها لا تحترم التخصص عندما يتعلق الأمر بالجوانب الاجتماعية وتسندها لغير المتخصصين، مثل أقسام الشؤون الاجتماعية في البلديات أو في المصانع أو في الوزارات أو في غيرها. وهذه قضية أشار إليها كونت عند تأسيس علم الاجتماع عندما أكد بأنه عندما يراد دراسة الظواهر الطبيعية يتم اللجوء إلى المنهج العلمي، بينما عندما يراد دراسة الظواهر الاجتماعية يتم اللجوء إلى المنهج غير العلمي، بقوله:"لما كان الناس في ذلك العصر يسلكون منهجين متناقضين كل التناقض في فهم الأشياء، حيث يتبعون الطريقة الوضعية في فهم الظواهر الطبيعية. . . على حين يسلكون منهجا آخر حين يريدون فهم ظاهرة من ظواهر الاجتماع الإنساني" يسميها كونت الطريقة الدينية الميتافيزيقية[٣٥] .

فلقد تأثرت النظرة الوظيفية لخريجي علم الاجتماع في سوق العمل بالخدمة الاجتماعية بسبب الدمج والارتباط القائم بينهما في التعليم الجامعي في بلدان الخليج، في حين أن مجالات علم الاجتماع تختلف عن مجالات الخدمة الاجتماعية، ومهمته متعددة في الإدارة والتسيير والبحث والتخطيط ورسم السياسات. كما اكتفت معظم الخطط الدراسية التي تم الإطلاع عليها بتحديد أهداف علم الاجتماع ولم تتطرق لمجالات عمل الخريجين، أما الخطط الأخرى التي تطرقت لذلك في سياق تحديد الأهداف فقد ضيقت منها كثيرا وحصرتها في الخدمة الاجتماعية أو البحث الاجتماعي .

وأخيرا، فإن مجالات العمل بالنسبة للخريجين في علم الاجتماع تتحدد في ضوء المؤهلات النظرية والعملية التي يحصلون عليها ويكونون واعين بها ومدركين لدورهم الوظيفي في المجتمع وتكون الجهات المستخدمة عارفة بذلك أيضا. ويمكننا القول أنه: يوجد مجال عمل لخريجي علم الاجتماع حيثما وجدت مؤسسة يشتغل لديها عمال وموظفون. فمجالات علم الاجتماع واسعة وكثيرة تشمل على سبيل المثال لا الحصر: البحث الاجتماعي، دراسات الرأي العام، إجراء التحقيقات الاجتماعية ــ الاقتصادية، إدارة الأفراد والموارد البشرية، الشؤون الاجتماعية، الإعلام والاتصال. هذا بالإضافة إلى دوره المكمل لأدوار العلوم الأخرى في مجالات كثيرة خاصة في المؤسسات والهيئات والأجهزة الحكومية المركزية. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تنمية روح الفريق في العمل الحديث في المؤسسات وإشاعة أهمية العمل المشترك بين التخصصات العلمية .

مقترحات وتوصيات :

وفي ضـــوء التحليلات السابقة لكل من خصائص سوق العمل واحتياجاته من جهة ، وتدريس علم الاجتماع في الجامعات الخليجية من جهة ثانية، يمكن أن ننتهي في هذا البحث إلى مجموعة من المقترحات لتطوير الخطط الدراسية في أقسام علم الاجتماع، من خلال الكشف عن حلقـــات الربط بين علم الاجتماع والمجتمع والآليات العملية الأكاديمية لتحقيق ذلك، وفي هذا تطوير للعلم ذاته وتأصيل لرؤيته للواقع الاجتماعي المحلي من منظور سوسيولوجي أكثر قربا من ثقافتنا ومجتمعنا، وخدمة للمجتمع واستجابة لطموحات الطلبة العلمية والوظيفية .

١ ـ مدخلات الأقسام :

لعـــل إصلاح مخرجات أقسام علم الاجتماع يبدأ بإصلاح مدخلاتها أي وضع سياسة وشروط للقبول في القسم حتى يتم تحسين مخرجاته. وحسب دراستنا للخطط الدراسية لأقسام عـــلم الاجتماع في جامعات الخليج لا توجد إشارة إلى شروط القبول بهذه الأقسام، وحسب إحدى الدراسات الاستطلاعية[٣٦] فإنه، مع الاتفاق في الرفع التدريجي في المعدل الأدنى للقبول في كلـــيات الآداب التي شملتها الدراسة، لا يوجد اتفاق بينها في المعدل الأدنى للقبول، حيث يـــتراوح بـــين٦٠% في جامعة الإمارات العربية المتحدة عام(٩٥/٩٤)، و٨٠% للذكور في جامعـــة الملـــك سعود عام(٩٨/٩٧)، و ٨٠% للذكور و٨٨% للإناث في جامعة السلطان قابوس عام (٩٨/٩٧)، وهذه المعدلات خاصة بالكليات وليس بالأقسام .

ومـــن الضروري هنا الإشارة إلى التركيبة النوعية لأقسام علم الاجتماع في جامعات الخلـــيج ، حيـــث يلاحظ أن أغلبية خريجيها هم من الإناث. فبالنسبة لجامعة قطر، فقد التحق بقســـم علم الاجتماع عام ١٩٩٩م طالبان فقط ومنذ ذلك التاريخ لم يلتحق به أي طالب من الذكـــور. ومن المتوقع أ ن يشهد فصل الربيع ٢٠٠٢م تخرج آخر دفعة من الطلاب الذين لا يـــتجاوز عددهم تسعة عشر طالبا من بينهم طالب واحد غير قطري، ويمثلون العدد الكلي في القسم (فصل الخريف ٢٠٠١م) ، بينما يبلغ عدد الطالبات المنتسبات للقسم ٢٠٥ طالبة من بيـــنهن ٢٠ طالـــبة غـــير قطرية في نفس الفصل الدراسي، أي بما يمثل ٨,٤٨% ذكور إلى

٩١,٥٢% إنـــاث . وقـــد كـــان عدد الطلاب إلى الطالبات في القسم عام (١٩٩٨/٩٧م) هو ٥٠ إلى ٢٨١ أي ١٥،١٠% إلى ٨٤,٩٠% من القطريين فقط. وفي الفترة الممتدة من عـــام ١٩٩٣/٩٢م ــ ١٩٩٧/٩٦م أي عـــلى مـــدى خمس سنوات تخرج في تخصص علم الاجـــتماع ٤٨٤ خـــريج وخـــريجة، مـــن بينهم ٦٠ خريج (١٢,٤٠%) و ٤٢٤ خريجة (٨٧،٦٠%)[٣٧]. ويلاحظ وضعا مشابها في قسم علم الاجتماع بجامعة السلطان قابوس فقد كانت نسبة الذكور إلى الإناث تساوي الربع (٧٨/٢٧) أي ٢٥,٧١% إلى ٧٤,٢٩% في الفترة (١٩٩١ ــ ١٩٩٧م).

مـــع ملاحظة أن هذا التفاوت الكبير بين الذكور والإناث هو ظاهرة عامة في معظم كليات جامعة قطر، قد يجد تفسيره في البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع. وربما وجدنا وضعا مشـــابها في جامعـــات عربـــية أخرى(الجزائر مثلا) التي تعرف تفوق أعداد الطالبات عن عدد الطلاب بصورة واضحة. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالاستناد إلى القيم الاجتماعية العربية التي تتـــيح للذكور فرص أوفر في المجتمع من أجل تحقيق ذواتهم بينما النقص في هذه الفرص بالنسبة للإناث يدفعهن إلى البحث عنها عن طريق التعليم والتعليم الجامعي بالذات خاصة وأن التعليم مجاني وديمقراطي في البلدان العربية .

والتساؤل الذي ينبغي على أقسام علم الاجتماع وأعضاء هيئة التدريس طرحه على أنفسهم هو ما هو المحتوى المطلوب لعلم الاجتماع الذي يتناسب مع هذه التركيبة النوعية؟ ألا ينـــبغي تكيـــيف المحتوى حسب الأدوار المنوطة بهذه التركيبة في المجتمع؟ حيث نعرف أن نسبة معتبرة من الطالبات لا يرغبن في التوظيف وأن نسبة منهن لا يقضين في العمل سوى فترة قصيرة وأن الملتحقات بعالم الشغل ينتقين المهن والقطاعات حسب أوضاعهن وما يتيحه المجتمع لهن في نطاق القيم السائدة؟ كما أن القطاعات لها نظرة معينة في إسناد الوظائف حسب النوع؟

٢ـ استحداث تخصصات دقيقة :

إن استحداث تخصصات دقيقة وتعزيزها بمقررات تطبيقية ذات صلة مباشرة بمشكلات المجتمع المحلي يزيد من ربط القسم بالمجتمع ويمكن أن يفتح مجالات أوسع للخريجين في سوق العمل، ويمكن التغلب على صعوبة قلة أعداد الطلاب بالنسبة لبعض الجامعات بفتح هذه التخصصات بصفة دورية أي في كل أربع سنوات يتم تخريج دفعة في تخصص معين .

٣ـ العناية بمقررات المنهجية :

ربما ما يميز خريجي علم الاجتماع عن غيرهم من العلوم الاجتماعية والإنسانية هو ما يحصلون عليه من مهارات وتقنيات في ميدان المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، ولذلك وجب الاهتمام بهذه المقررات والمقررات المكملة لها مثل: الإحصاء اجتماعي، التدريب الميداني، مشروع التخرج، من أجل تعزيز قدرات الخريجين في هذه الميادين .

٤ـ الاهتمام بالمقررات التطبيقية ذات الصلة بقطاعات المجتمع :

ولتكن هذه المقررات مناسبة هامة للربط بين القسم ومؤسسات وهيئات المجتمع التي تفتح مجالا أوسع أمام الطلبة للتعرف على قطاعات المجتمع، كما هو الشأن بالنسبة لتلك القطاعات التي تتعرف على علم الاجتماع وإمكانياته. وهذا يقتضي العناية بالجانب العملي في المقررات وتخصيص جزء من الحصص التدريسية لذلك، ولتكن ساعة من الثلاث ساعات المعتمدة بالنسبة للمقرر، من أجل تقديم العروض التي يكلف الطلبة بإنجازها وفق توصيف دقيق يحقق الهدف المطلوب .

٥ـ مد الجسور مع مؤسسات المجتمع :

ويتم ذلك من خلال إيجاد قنوات للاتصال والعمل المشترك وتكون الندوات المشتركة آلية هامة لتحقيق هذا الهدف، التي سيترتب عليها مساهمة أعضاء الهيئة العلمية للقسم في إجراء بحوث ودراسات حول القضايا التي تهم هذه المؤسسات، وسينعكس ذلك حتما على محتوى المقررات الدراسية. وهنا قد تلاحظ مؤسسات المجتمع أن انشغالاتها حاضرة في دروس

ومحاضـــرات الطلـــبة موظفـــي المستقبل. وتعتبر مقررات التدريب الميداني ومشروع التخرج ومقررات تطبيقية أخرى وعقد الندوات المشتركة من الآليات الفعالة في هذا الميدان .

٦ـ العناية ببعض المقررات التي أصبح يفرضها سوق العمل :

والمقصود هو تعزيز قدرات الطلبة في اللغة الإنجليزية بما يتطلبه واقع العمل في بلدان الخلـــيج ، بســـبب تواجد نسبة كبيرة من السكان غير العرب الذي يفرض التفاعل معهم في ميادين مختلفة، وبسبب التوجهات الاقتصادية نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية الذي سيوسع مـــن مســـاحة الـــتفاعل مع الناطقين بغير العربية. وأيضا تعزيز قدرات الطلبة في استخدامات الحاســـب الآلي بصـــورة عامة وفي بعض البرامج ذات الصلة بالتخصص مثل برامج المعالجات الإحصائية، فقد أصبح الكومبيوتر واللغة الأجنبية وسيلتين ضروريتين للعمل .

خاتمة :

في مقـــابل مجـــالات العمل التي تم تحديدها لخريجي علم الاجتماع، فإنه لابد لعلماء الاجتماع وأعضاء هيئة التدريس والأقسام أن يعترفوا بأن لديهم مسئولية علمية وأخلاقية أمام طلابهـــم وأمـــام المجـــتمع . فبالنسبة للطلاب يتعين عليهم أن يمكنوهم من القدرات الفكرية الـــنظرية ، والمنهجـــية العملية ، والميدانية المجتمعية التي تميزهم عن غيرهم وتفتح أمامهم آفاقا واســـعة للتوظيف ، كما أن عليهم تعريفهم بدورهم في المجتمع وبمجالات عملهم. أما بالنسبة للمجتمع ، فيجب عليهم تخريج كفاءات متميزة تؤدي أدوارا واضحة ومعروفة في المجتمع .

هوامش البحث :

(*) أعد هذا البحث للمشاركة في مؤتمر: "أهمية الخدمة الاجتماعية والمستقبل الوظيفي لخريجي أقسام الخدمة الاجتماعية والاجتماع بدول مجلس التعاون الخليجي"، الذي كان مقرر عقده في الفترة من ١٥ ــ ١٧ أبريل ٢٠٠٢م بجامعة أم القرى ــ المملكة العربية السعودية، والذي لم يتم .

(١) محمد الجوهري، علم الاجتماع: النظرية ــ الموضوع ــ المنهج، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م، ص١٢.

(٢) غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، علي عبد الرازق جلبي، المدخل في علم الاجتماع لمعاصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م، ص٣٤ .

(٣) Georges Lapassade et René Lourau, Clefs pour la sociologie, seghers, Paris, 1976, 217

(٤) Ibid. p,222

(٥) Ibid. p,226

(٦) Ibid. p,١٩٢

(٧) Ibid. p,194

(٨) توفيق إسماعيل و نزار الربيعي، "دور القطاع الخاص في الصناعة الخليجية: وضعه الراهن ومداخل تطويره، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، في: مؤتمر الصناعيين الثالث في دول الخليج العربية، مسقط ــ سلطنة عمان، ٢٦ ــ ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩م، ص٩٣

(٩) المجلس الأعلى للتخطيط، دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في دولة قطر، الدوحة ، فبراير، ١٩٩١م، ص٢٢٩

(١٠) عبد الله علي العبد الله، "الخصخصة . . رؤية من خلال تجربة الصناعات التحويلية"، ندوة توجهات وآفاق الخصخصة بدولة قطر، الدوحة: ٦/٧ إبريل ١٩٩٦م، ص١٦٧

(١١) طه أحمد عبد الرحيم، "علاقة نظم التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل الخليجي"، ندوة تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٨ و ٩ أبريل، ٢٠٠٠م، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ــ الأمانة العامة، المملكة العربية السعودية، ص٩

(١٢) نفس المرجع، ص١٣

(١٣) أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني (أمين عام مجلس التخطيط)، "تشخيص واقع قوة العمل القطرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة"، الحلقة النقاشية المعنونة: تفعيل دور القطاع العام والخاص والمختلط في توظيف الشباب من الجنسين، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، اللجنة الفنية الاستشارية، الدوحة ٢١ ــ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م، ص١٠

(١٤) حمزة الكواري، "دور المؤسسات الوطنية في تخطيط وتنفيذ المسار المهني للشباب من الجنسين" شركة الكهرباء والماء القطرية، قطر، بدون تاريخ.

(١٥) جهينة سلطان العيسى، خضر زكريا، محمد بومخلوف، جاسم النصر، إستراتيجية توطين العمالة في القطاعين الخاص والمختلط: دراسة ميدانية لواقع التأهيل والتدريب وآليات التوظيف، المجلس الأعلى لشؤون الأسر، ٢٠٠٢م، تحت الطبع.

(١٦) أنظر:

- علي خليفة الكواري، تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟: محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م، ص٣١، ٣٦، ٣٧.
- علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١م، ص١٥٥، ١٥٦.

(١٧) أحمد بن سليمان بن عبيد، "واقع القوى العاملة في دول المجلس والمشكلات والتحديات وسبل موجهتها"، ندوة تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٨

و ٩ أبـــريل، ٢٠٠٠م، مجلـــس التعاون لدول الخليج العربية ـــ الأمانة العامة، المملكة العربية السعودية، ص٢٢ .

(١٨) أحمـــد بن محمد بن جبر آل ثاني (أمين عام مجلس التخطيط)، "تشخيص واقع قوة العمل القطـــرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة"، الحلقة النقاشية المعنونة: تفعيل دور القطاع العام والخاص والمختلط في توظيف الشباب من الجنسين، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، اللجنة الفنية الاستشارية، الدوحة ٢١ ـــ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م، ص٨،٧ .

(١٩) وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان، " الخطة الخمسية الوطنية الأولى لتدريب وتأهيل خـــريجي التعلـــيم الجامعي والثانوي وتنفيذ سياسة الإحلال المتدرج للعمالة الوطنية محل العمالـــة الوافدة للسنوات: ٢٠٠٠/٢٠٠١م ـــ ٢٠٠٤/٢٠٠٥م"، الدوحة، ديسمبر ١٩٩٩م، ص٨ .

(٢٠) جهينة سلطان العيسى، خضر زكريا، محمد بومخلوف، جاسم النصر، مرجع سابق.

(٢١) فـــتحي أبـــو العينين، "علم الاجتماع في الأقطار العربية الخليجية: وضعه ودوره في فهم الواقـــع المـــتغير"، حولـــية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد السادس عشر، ١٩٩٣م، ص٢٢٢ .

(٢٢) راجع هذه الدراسات في: طه أحمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص٢٤–٢٥ .

(٢٣) وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان، مرجع سابق، ص٦، ٧، ٨ .

(٢٤) أنظر: أحمد بن سليمان بن عبيد، مرجع سابق، ٢٥ .

(٢٥) محمد عبد المولى الدقس و سعد عيد بدر، "متخرجو كلية الآداب وسوق العمل في سلطنة عمان"، ندوة متخرجو كليات الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٨ ـــ ٢٩ أبريل ١٩٩٨م، ص٣٤ .

(٢٦) جهينة سلطان العيسى، خضر زكريا، محمد بومخلوف، جاسم النصر، مرجع سابق .

(٢٧) أنظر هذه الآراء في: فتحي أبو العينين، مرجع سابق، ٢٠٩ .

(٢٨) أنظر: نفس المرجع، ص٢١٨ .

(*) (١) جامعة قطر، دليل الطالب للعام الجامعي ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

(٢) جامعة البحرين، دليل برامج الدرجة الجامعية الأولى لكليات الآداب ــ إدارة الأعمال ــ التربية ــ العلوم ــ الهندسة، للعام الجامعي ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

(٣) صفحات الجامعات المنشورة على الإنترنت ٢٠٠١.

[٢٩] M. BOUTEFNOUCHET. "Aperçu historique de l'enseignement de la sociologie à l'Univercité d'Alger", Revue de l'Institut de sociologie, Univercité d'Alger,n° 4-1991-92. P.7

(*) يتحصل الطالب على السنة الدراسية إذا حصل على معدل سنوي يساوي ٥٠% على الأقل مالم يحصل على درجة إقصائية في مقرر من المقررات عملا بنظام التعويض وليس بنظام الوحدات، وتوجد عدة قواعد قانونية منظمة لهذه العملية الأكاديمية .

(٣٠) أنظر: صفحة الجامعة على الانترنيت، ٢٠٠١م.

(٣١) أنظر: فتحي أبو العينين، مرجع سابق، ٢٢١

(٣٢) أنظر: صفحة الجامعة على الانترنيت، ٢٠٠١م.

(*) (١) يشمل هذا التوزيع جميع أقسام الكلية، أنظر: محمد صالح بن حامد سيد أحمد، في قائمة المراجع.

(٢) مقررات شعبة الاجتماع موزعة بصورة أخرى هي: جذع مشترك مع شعبة الخدمة لمدة بأربعة فصول (٦٨ ساعة) تتضمن متطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية ومتطلبات التخصص، بعدها يتم التخصص في علم اجتماع على مدى فصلين دراسيين ب(٣٤ ساعة)، ويخصص الفصل السابع للتخصص الدقيق ب(١٨ ساعة)، والفصل الثامن مشترك بين جميع التخصصات الدقيقة ب(٨ ساعات) (صفحة الجامعة على الانترنيت، ٢٠٠١) .

(٣) موزعة على (٣٨) مقررا دراسيا من ساعتين فيما عدا مقرر واحد من ثلاث ساعات، ومتطلبات الجامعة والكلية والقسم غير موضحة(صفحة الجامعة على الانترنيت، ٢٠٠١) .

(٤) موزعة على ثمان فصول دراسية، نسبة كبيرة منها مقررات إسلامية ودون تحديد لمتطلبات الجامعة والكلية والقسم (صفحة الجامعة على الانترنيت ٢٠٠١) .

(٣٣) أنظر: طه أحمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص٣٤ .

(٣٤) إسماعيل بن خليل كتبخانة، "نموذج مقترح للتدريب التعاوني لطلاب كليات الآداب والعلوم الإنسانية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، بغرض تحقيق الملاءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل وإثراء خبرات ومهارات المتدربين من الطلاب"، ندوة متخرجو كليات الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٨ ــ ٢٩ أبريل ١٩٩٨م.

(٣٥) غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، علي عبد الرازق جلبي، مرجع سابق، ص٣٢ .

(٣٦) عبد الله محمد الفوزان(تقديم)،كلية الآداب ــ جامعة الملك سعود، "نحو سياسة جديدة للقبول بكليات الآداب تراعي متطلبات المستقبل"، ندوة متخرجو كليات الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٨ ــ ٢٩ أبريل ١٩٩٨م، ص٤

(٣٧) محمد السويدي و محمد بومخلوف، "تطور اتجاهات التخرج في كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ــ في جامعة قطر: دراسة مسحية تحليلية للخمس سنوات الأخيرة(٩٢/ ١٩٩٣ ــ ١٩٩٧/٩٦م)"، ندوة متخرجو كليات الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٨ ــ ٢٩ أبريل ١٩٩٨م، ص.٣٥ .

قائمة المراجع :

١- أحمد بن سليمان بن عبيد، "واقع القوى العاملة في دول المجلس والمشكلات والتحديات وسبل موجهتها"، ندوة تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٨ و ٩ أبريل، ٢٠٠٠م، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ــ الأمانة العامة، المملكة العربية السعودية.

٢- أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني (أمين عام مجلس التخطيط)، "تشخيص واقع قوة العمل القطرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة"، الحلقة النقاشية المعنونة: تفعيل دور القطاع العام والخاص والمختلط في توظيف الشباب من الجنسين، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، اللجنة الفنية الاستشارية، الدوحة ٢١ ــ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م.

٣- إسماعيل بن خليل كتبخانة، "نموذج مقترح للتدريب التعاوني لطلاب كليات الآداب والعلوم الإنسانية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، بغرض تحقيق الملاءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل وإثراء خبرات ومهارات المتدربين من الطلاب"، ندوة متخرجو كليات الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٨ ــ ٢٩ أبريل ١٩٩٨م.

٤- المجلس الأعلى للتخطيط، دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في دولة قطر، الدوحة ، فبراير، ١٩٩١م.

٥- توفيق إسماعيل و نزار الربيعي، "دور القطاع الخاص في الصناعة الخليجية : وضعه الراهن ومداخل تطويره، منظمة الخليج للاستشارات

الصناعية، في: مؤتمر الصناعيين الثالث في دول الخليج العربية، مسقط ــ سلطنة عمان، ٢٦ ــ ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩م.

٦- جامعة البحرين، دليل برامج الدرجة الجامعية الأولى لكليات الآداب ــ إدارة الأعمال ــ التربية ــ العلوم ــ الهندسة، للعام الجامعي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م.

٧- جامعة قطر، دليل الطالب للعام الجامعي، ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

٨- جهينة سلطان العيسى، خضر زكريا، محمد بومخلوف، جاسم النصر، إستراتيجية توطين العمالة في القطاعين الخاص والمختلط: دراسة ميدانية لواقع التأهيل والتدريب وآليات التوظيف، المجلس الأعلى لشؤون الأسر، ٢٠٠٠/٢٠٠١م، تحت الطبع.

٩- حسين يوسف الملا (وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان)، "المعوقات التي تواجه القطاع العام والخاص والمختلط في عملية تقطير الوظائف، والتي تحد من التحاق الشباب من الجنسين بسوق العمل"، الحلقة النقاشية المعنونة: تفعيل دور القطاع العام والخاص والمختلط في توظيف الشباب من الجنسين، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، اللجنة الفنية الاستشارية، الدوحة، ٢١ ــ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م.

١٠- حمزة الكواري، "دور المؤسسات الوطنية في تخطيط وتنفيذ المسار المهني للشباب من الجنسين" شركة الكهرباء والماء القطرية، قطر، بدون تاريخ.

١١- طه أحمد عبد الرحيم، "علاقة نظم التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل الخليجي"، ندوة تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٨ و ٩ أبريل، ٢٠٠٠م، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ــ الأمانة العامة، المملكة العربية السعودية.

١٢- عبد الله علي العبد الله، "الخصخصة . . رؤية من خلال تجربة الصناعات التحويلية"، ندوة توجهات وآفاق الخصخصة بدولة قطر، الدوحة: ٦/٧ إبريل ١٩٩٦م.

١٣- عبد الله محمد الفوزان(تقديم)،كلية الآداب ــ جامعة الملك سعود، "نحو سياسة جديدة للقبول بكليات الآداب تراعي متطلبات المستقبل"، ندوة مستخرجو كليات الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٨ ــ ٢٩ أبريل ١٩٩٨م.

١٤- علي خليفة الكواري، تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟: محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م.

١٥- علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلىدراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١م.

١٦- غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، علي عبد الرازق جلبي، المدخل في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.

١٧- فتحي أبو العينين، "علم الاجتماع في الأقطار العربية الخليجية: وضعه ودوره في فهم الواقع المتغير"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد السادس عشر، ١٩٩٣م.

١٨- مجلس التخطيط، الأمانة العامة، النشرة السنوية للإحصاءات الصناعية، ١٩٩٧م، العدد السابع عشر، يوليو ١٩٩٩، ص٤٦.

١٩- محمد الجوهري، علم الاجتماع: النظرية ــ الموضوع ــ المنهج، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.

٢٠- محمد السويدي و محمد بومخلوف، "تطور اتجاهات التخرج في كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ـ في جامعة قطر: دراسة مسحية تحليلية للخمس سنوات الأخيرة(١٩٩٣/٩٢ ـ ١٩٩٧/٩٦م)"، ندوة متخرجو كليات الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٨ ـ ٢٩ أبريل ١٩٩٨م.

٢١- محمد صالح بن حامد سيد أحمد، "مساهمة جامعة الملك عبد العزيز بالتعريف بمجالات العمل لخريجي كلية الآداب"، ندوة متخرجو كليات الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٨ ـ ٢٩ أبريل ١٩٩٨م.

٢٢- محمد عبد المولى الدقس و سعد عيد بدر، "متخرجو كلية الآداب وسوق العمل في سلطنة عمان"، ندوة متخرجو كليات الآداب وسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٨ ـ ٢٩ أبريل ١٩٩٨م.

٢٣- وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان، "الخطة الخمسية الوطنية الأولى لتدريب وتأهيل خريجي التعليم الجامعي والثانوي وتنفيذ سياسة الإحلال المتدرج للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة للسنوات: ٢٠٠٠/٢٠٠١م ـ ٢٠٠٤/٢٠٠٥م"، الدوحة، ديسمبر ١٩٩٩م.

٢٤- وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان، إدارة العمل، "تقرير عن مؤشرات تطبيق نظام تشجيع القطريين على العمل بالقطاع الخاص والمشترك والبنوك للفترة من ١٩٩٧/٧/١ـ١٩٩٨/١٢/٣١م".

٢٥ - Georges Lapassade et René Lourau, Clefs pour la sociologie, seghers, Paris, 1976.

٢٦ -M. BOUTEFNOUCHET" .AperÇu historique de l'enseignement de la sociologie à l'Univercité d'Alger", Revue de l'Institut de sociologie, Univercité d'Alger,n° 4-1991-92.